وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: إعلام آلي وأنترنت

نظام الادارة الإلكترونية وعلاقته بالجريمة المعلوماتية

إعداد الطالبة:
– بن زيد فطوم
– حمزاوي رتيبة

إشراف الاستاذ:
د/ رياح لخضر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
هدفي العيد	التليم العالي	رئيسا
رياح لخضر	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
سي حمدي عبد المؤمن	أستاذ مساعد ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث ونشكره راكعين الذي وهبنا الصبر والتحدي والحب لنجعل من هذا المشروع علما ينتفع به .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :* من لم يشكر الناس لن يشكر الله*

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والعرفان من قلوب فائضة بالمحبة والإحترام والتقدير له ، ونقدم له أزكى تحياتنا وأثنائها نرسلها للك بكل الود والحب والإخلاص .....شاكرين لك ماقدمته وما نصحت لنا به في إشرافك على هذا البحث فلك منا الشكر و الإمتنان الدكتور الفاضل رياح لخضر

كما نتقدم بجزيل الشكرو الإمتنان إلى كل من الأستاذين بوهالي عادل وحرشاو مفتاح بكليه الحقوق والعلوم السياسية

الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى روحي أبي الطاهرة رحمة الله عليه

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها ، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة ، إلى من زينت حياتي بضياء البدر ، وشموع الفرح ، إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب ، وكانت سببا في مواصلة دراستي ، إلى من علمتني الصبر والاجتهاد إلى الغالية على قلبي . أمي العزيزة خدوجة حفظها الله ورعاها .

إلى أخي العزيز الذي سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء ، الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح أخي سندي عثمان حفظه الله ورعاه .

إلى أختي ومؤنستي في الحياة إلى كاتمة أسراري إلى من تشجعني وتنير طريقي *ختيتو العزيزة* زينب حفظها الله ورعاها

إلى أختي حبيبتي وزوجة أخي سهام أطال الله عمرها

إلى العينين اللتين أستمد منهما القوة والاستمرار تسنيم المدللة *ميمي* والبرعومة رحيل وفقهما الله في حياتهم واطال الله عمرهما

إلى صديقتي الدرب سعاد ونادية اللتان لم تبخلا علي بوقتهما وجهدهما سواء داخل العمل أو خارجه أطال الله عمرهما

وإلى جميع الزميلات والزملاء وخاصة ترايكية ليديا ،بن عريس حياة ، فاطمي آمال ، دحامنة ليندة ، آيت حمودة حنان ،زعيتر فضيلة ، بن شرنين كريمة ، عياطة زهية ، ميمون حنان، لحلو جميلة كما أخص بالذكرالسيد المحترم جبارني حميمي الذي وفر لي الجو المناسب للعمل والدراسة معا حفظه الله وأطال عمره .

بن زيد فطوم

الإهداء

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا وسندا لي، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي ويسر لي الصعاب زوجي العزيز بن الشيخ عبد الغاني وقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعه المستمر لي

إلى زهراتي وفلذات كبدي أولادي محمد المهدي، المعتصم بالله، جواد والكتكوت الصغير معاذ الذين حرموا مني طيلة الفترة التي قضيتها في إعداد هذا البحث. إلى جميع زملائي

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا توفيقه

إلى الذين ظفرت لهم هدية من الأقدار إخوتي فعرفت معنى الإخوة إخوتي أخواتي إلى كافة زملاء العمل

حمزاوي رتيبة

مقدمة

مقدمة

إن التقدم العلمي والتقني وانتشار شبكة الانترنت أدى إلى ظهور تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية والتي تراجعت معها أشكال الخدمة العامة إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي على صياغة الخدمة العامة العمومية وبالتالي التحول نحو الإدارة الالكترونية ولقد نتج عنه جملة من التغييرات على مفهوم الخدمة العمومية فنموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرصة النجاح والوضوح والدقة في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات وبالتالي ثورة تحول مفاهيمي ونقله نوعية في نموذج الخدمة العمومية بالإضافة إلى أنه أصبح التوجه نحو الإدارة الإلكترونية يمثل توجه عالميا يشجع على نظام الخدمات الإلكترونية التي من بينها الخدمة العمومية الإلكترونية.

في حين أنه مع دخول الحاسوب والأنترنيت إلى مجتمعاتنا وفي كافة جوانب حياتنا بدأ يظهر نوع جديد من الجرائم تسمى الجرائم الإلكترونية وبالتالي أصبح هناك حاجة لتعريف هذه الجرائم ومتابعة هذا النوع من الجرائم وسن القوانين والتشريعات اللازم لمكافحتها نظرا لما تسببه من خسائر مادية ومعنوية كبيرة.

ومع تطور الانترنيت وتوسع استخداماتها وازدياد أعداد المستخدمين لها في العالم أصبحت الانترنيت وسطا ملائما للتخطيط وتنفيذ عدد من الجرائم بعيدا عن رقابة وأعين والجهات الأمنية. وقد أثارت هذه الجرائم تساؤلات كثيرة باعتبارها ظاهرة جديدة وأصبحت تشكل هاجسا حقيقيا للدول باعتبارها من أخطر الجرائم العابرة للحدود ومن الجرائم التي يصعب اكتشافها ومكافحتها لاسيما بعد اتساع استعمال الأجهزة ومختلف الوسائط الإلكترونية ونظرا لجسامة أخطارها وفداحة خسائرها وسرعة انتشارها أصبح التعامل مع صور هذه الجرائم موضع اهتمام بالغ من المهتمين بالأمن لمعلوماتي الأمر الذي دفعهم إلى العمل بشكل جاد على مكافحتها سواء من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو وضع تشريعات وطنية للحد منها ومكافحتها

ومدى ملائمتها لمواجهة هذه المشاكل ، خاصة وان القاضي الجزائي مقيد عند نظره في الدعوى العمومية بمبدأ الشرعية .

إشكالية الموضوع:

- ما مدى فعالية الإدارة الإلكترونية في مكافحة الجريمة المعلوماتية ؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي الإدارة الإلكترونية ؟ وماهي متطلبات تطبيقها ؟
- ماهي آليات الوقاية من الجرائم الإلكترونية وكيف يمكن أن تساهم هذه الآليات في مكافحتها ؟

أهمية الدراسة:

تكتسي الدارسة أهمية بالغة كونها تتناول علاقة بين متغيرين مهمين وهي علاقة نظام الإدارة الإلكترونية والجريمة المعلوماتية ، بالإضافة إلى حداثة الموضوع لأن الجريمة المعلوماتية يعد موضوع مستحدث وخطير يهدد كافة الدول والمنظمات ، ما جعل من محاولة تسليط الضوء على الإدارة الإلكترونية من زاوية مكافحتها الجريمة المعلوماتية يعد من بين المواضيع المهمة.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لاختيار موضوع الدراسة والتي سنتناولها كالآتي:

1 – الأسباب الذاتية : يمكن إرجاعها للميولات الشخصية واهتمامنا بالإدراة الإلكترونية وعلاقتها بالجريمة المعلوماتية ، وتقضي جوانبها والوصول إلى نتيجة يمكن تعميمها انطلاقا من قناعتها الشخصية التي تتمثل في إصلاح مؤسسات الدولة التي تكمن في علاقة المواطن بالمؤسسات العمومية وهذا ما تهدف إليه الإدارة الالكترونية .

2 – الأسباب الموضوعية : تتمثل أسباب بحثنا في الموضوع لما تكتسبه الإدارة الالكترونية من أهمية في تطوير الخدمات العمومية والانتقال من نمط الإدارة التقليدية إلى إدارة

الكترونية وصولا لتبني خدمة عمومية تسمح تطبيقها تكنولوجيا حديثة تساعد على تقديم أجود الخدمات وكذلك العزف على الجريمة المعلوماتية وتأثيرها على سير الإدارة الالكترونية مع ذكر أهم صور اعتداءاتها وسبل مراقبتها حماية للموطن وللإدارة الالكترونية ، ومعرفة موقف المشرع الجزائري في تصديه لهذه الظاهرة باعتبارها شكل من أشكال الجريمة المنظمة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

– إثراء المكتبة الجامعية بهذه الأنواع من البحوث ليكون تكملة لدراسات سابقة في هذا المجال ونقطة إنطلاق للدراسات اللاحقة.

– محاولة الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة بالإدارة الالكترونية ودورها في الحد من انتشار الجريمة المعلوماتية.

– الهدف الرئيسي الذي نرمي الوصول إليه هو معرفة دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الجريمة المعلوماتية.

– كما تهـدف أيضا هذه الدراسة إلى عرض واقع الجرائم الإلكترونية في الجزائر والجهود المبذولة لمكافحتها ، حيث تم توضيح كيفية تأثير هذا النوع من الجرائم على مسار الإدارة الالكترونية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجرائم الالكترونية من بين أنواع الجرائم الأكثر انتشارا في الجزائر .

– وبناء على ما تقدم فان هذه الدراسة تهدف إلى تقديم رؤية قانونية حول نظام الادراة الالكترونية وعلاقته بالجريمة المعلوماتية .

الفرضيات:

– علاقة الجريمة المعلوماتية بالإدارة الالكترونية

– نوع التأثير الموجود بين الادارة الالكترونية والجريمة المعلوماتية

الدراسات السابقة:

1- الدراسة التي قام بها عاشور عبد الكريم من خلال مذكرة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2010، تحت عنوان دو الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"، تناولت هذه الدراسة تأثير الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية حيث تناولت دولتين مختلفتين الأولى متقدمة والثانية نامية، أما دراستنا فتناولت الموضوع من زوية واحدة وهدفت الدراسة إلى تبيان مدى نجاعة الإدارة الإلكترونية كالية في ترشيد الخدمة العمومية وهذا بتطبيق النموذج الأمريكي، باعتباره يمثل مبادرة دولة متقدمة تكنولوجيا ومحاولة التعرف على إستراتيجية الخدمات العامة الإلكترونية وكيف أثرت آلياتها في الوصول إلى الخدمة العامة الرشيدة، من خلال التجربة الجزائرية باعتبارها من الدول النامية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى منهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة، كما اعتمدت على المنهج التاريخي، واعتمدت على الملاحظة كأداة لجمع البيانات ودت دراستنا على اعتماد المنهج المقارن.

2- الدراسة التي قام بها الباحث مختار حماد بعنوان : تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة يوسف بن خدة الجزائر سنة 2008، حيث سمعت هذه الدراسة للوصول إلى معرفة كيفية تأثير الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام وإدارته، وتوصل الباحث إلى أن الإدارة الإلكترونية تعتبر فرصة وأداة لأجل الرقي بالإدارة العمومية وسيروتها، وأن معظم الدول العربية مازلت تتخبط في مشاكلها الإدارية المعهودة بالرغم من محاولاتها المتكررة لتكريس الإدارة الإلكترونية بسبب افتقارها لسياسة تكنولوجية ثاقبة تعتمد على رؤية مستقبلية جيدة، وأوضح الباحث أن زيادة الأجهزة والمعدات وتطوير شبكة الإنترنت في المكاتب يعتبر بمثابة زينة فقط ما لم تتوفر الإرادة الحقيقية في تكريس الشفافية من خلال الإدارة

الإلكترونية، اعتمد الباحث في دراسته على استعمال المنهج الوصفي التحليلي و المنهج المقارن.

منهج الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة المصنفة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة وذلك من خلال الإشارة إلى ماهية الإدارة الإلكترونية، أي الإطار النظري.

ومن أهم ما واجهناه في هذا الموضوع الصعوبات التي تكمن في قلة المراجع ، هذا بالإضافة إلى حداثته مما يستدعي اللجوء إلى الأنترنت للبحث عن المراجع، صعوبة الوصول إلى بعض المراجع.

تقسيم الدراسة:

وقمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين، الفصل الأول نتناول فيه ماهية الإدارة الإلكترونية، الذي يتضمن مبحثين حيث نتناول في المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى استراتيجية التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية.

أما الفصل الثاني نعالج فيه تأثير الجريمة المعلوماتية على سير الإدارة الإلكترونية ويحتوي على مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول : ماهية الجريمة المعلوماتية و في المبحث الثاني : آليات مكافحة الجريمة المعلوماتية.

وفي الأخير نصل إلى خاتمة ندرج فيها النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث متبوعة ببعض الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

ماهية الإدارة الإلكترونية

الفصل الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

إن فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة بإرادات العمل داخل المؤسسة، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة الداخلية أو الخارجية .

وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدراة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيزإ لا إنها تتميز بقدرتها على تحقيق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف .

وتعتمد الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق تكامل الرؤية ومن ثم أداء الأعمال[1] .

وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية متضمنا التعريف والنشأة والخصائص والأهداف، كمبحث أول.

[1] – فداء حامد ، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع 2015، ص ص 219–220 .

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية

تتميز الإدارة الإلكترونية بجملة من الخصائص التي تميزها عن الإدارة التقليدية ولعل أهم خاصية تتمثل في التقليل من استعمال الورق والإجراءات المكتبية الروتينية، أي استعمال الحاسوب ولعلها أهم ميزة تجمع بين تعريف وخصائص الإدارة الإلكترونية، وفي هذا المبحث سيتم تعريف الإدارة الإلكترونية مع ذكر نشأتها والخصائص والأهداف .

المطلب الأول: نشأة و تعريف وخصائص وأهداف الإدارة الالكترونية

الفرع الأول: نشأة الإدارة الإلكترونية.

أدى التطور السريع التقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية ، كي تحسن من مستوى أعمالها و جودة خدماتها ، وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية ، أو إدارة الحكومة الالكترونية ، أو الإدارة الالكترونية . بذلك فإن ظهور الإدارة الالكترونية جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الالكترونية ، والأعمال الالكترونية وانتشار شبكة الانترنت.[1]

في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الالكترونية ، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

وبالتالي فالإدارة الالكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا ، أصبح لها تأثير عميق على الطريقة

[1]- ياسين ، سعد غالب ، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاقرا العربية ، المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، 2005، ص 3.

[2]– سعيد ابن معلا العمري ، " المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية درامية مسحية على الموسمية العامة للموانئ "، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2003 ، ص 14.

التي يتعامل بها الناس ، ويعملون ، ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ، ويتواصلون في شتى بقاع العالم .[1]

ومما سبق يمكن القول أن نشأة الإدارة الالكترونية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة ، في ظل ثورة المعلومات ، وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات ، وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها.[2]

إن نشأة الإدارة العامة الإلكترونية تعود إلى التحول للعمل باشكال وأساليب مختلفة، إذ كانت تقتصر على استخدام بعض برامج الحاسوب التي تستخدم لأغراض الإحصاء ويستخدم بعضها الآخر للمساعدة في إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدولو وكذا طريقة توزيع بنودها ، وقد ظهر أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات.

لقد كان تطبيق الإدارة الالكترونية بصورة مصغرة ، وبأساليب بسيطة ، ولم تصل إلى الصورة الرسمية إلا متأخرا، حيث بدأت بالظهور في أواخر عام 1995 بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي ، ومفهوم الإدارة الالكترونية يدل على أن كل شخص يستطيع الحصول على الخدمات من خلال الحاسوب دون الذهاب إلى المؤسسية.

ومن ثم فالإدارة الإلكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية والمعلوماتية، وهو ما جعل الإدارات الحكومية ودوائر صنع القرار تعتمد وسائل تقنية متطورة، تساعدهم على إنجاز المهام المناطة بها، وتنفيذها على الوجه الأكمل ، فعلى صعيد التجارب العالمية جاءت المبادرة الأمريكية في مجال الإدارة الإلكترونية الحكومية ، وتبعها فيما بعد دول أخرى مثل المملكة المتحدة والنمسا ، خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

---

[1]– المرجع تقسمه ا ص 14.

[2]–ياسين، سعد غالب، مرجع سبق ذكره ، ص 238–241.

الفرع الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية مصطلح حيث قد يولد غموضا لدى قارئه أو الجاهل بمفهومها ولذلكّ إن سيتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على تعريف الإدارة الإلكترونية و التطرق إلى أهم أو بعض خصائصها و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه .

لقد حظي موضوع الإدارة الإلكترونية بالاهتمام الواسع و الذي انعكس إيجابا في تعدد التعريفات المقدمة لهذا المفهوم من بينها:

الإدارة الإلكترونية هي الإدارة التي عمادها استخدام الحواسيب وشبكات الانترنت والإكسترانت والانترنت التي توفر المواقع الإلكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات وتوصيلها للمواطنين والمؤسسات والأعمال في المجتمع بشفافية وكفاءة وبعدالة عالية[1].

الإدارة الإلكترونية أنها: منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على جاء في تعريف آخر للإدارة الإلكترونيةّ تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة .

لقد تم تعريف الإدارة الإلكترونية من طرف الدكتور نجم عبود نجم على أنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على المواد القدرات الجوهرية للشركة[2] والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة .

الإدارة الإلكترونية هي الإدارة التي عمادها استخدام الحواسيب وشبكات الانترنت والإكسترانت والأنترنت التي توفر المواقع الإلكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول

[1] – سحر قدوري، الإدارة الإلكترونية وامكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مجلة المنصور، العدد14/خاص، الجزء الأول، الجامعة المستنصرية ، 2016، ص ص 157 – 175.

[2] – نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص 160 .

على المعلومات والخدمات وتوصيلها للمواطنين والمؤسسات والأعمال في المجتمع بشفافية وكفاءة وبعدالة عالية .

جاء في تعريف آخر للإدارة الإلكترونية أنها: منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.

لقد تمّ تعريف الإدارة الإلكترونية من طرف الدكتور نجم عبود نجم على أنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على المواد و القدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"

حسب رأي الدكتورة صفاء فتوح جمعة:

"هي إنجاز الأعمال والمهام الإدارية من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والمعلوماتية لتطوير ميكنة هذه المهام وتلك الأعمال وتبسيط إجراءاتها وسرعة إنجازها بكفاءة عالية[1] .

حسب الدكتور محمد سمير أحمد:

الإدارة الإلكترونية في معناها الحديث هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطال هذا المعنى حتى الأمور غير الإدارية. تتيح الإدارة الإلكترونية المجال الواسع لجميع الإداريين في التعامل الفوري والآني مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان مصالح المنظمة والعملاء .[2]

[1] – عبد الرحمن توفيق، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، 2014، ص 41.

[2] – محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى 2009، ص 25.

كما تم تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها قدرة المنظمات المختلفة على إدارة الأنشطة التنظيمية والخدمات الداخلية والخارجية بما ييسر توفيرها و تقديمها للعملاء الداخليين والخارجيين بوسائل إلكترونية و بسرعة وقدرة عالية وبتكاليف و مجهود أقل[1] .

الفرع الثالث: خصائص الإدارة الالكترونية

تمتلك الإدارة الإلكترونية مجموعة من الخصائص والتي تميزها عن الإدارة التقليدية، وهي الميزة الأساسية والجوهرية التي تجعل الدول تسعى إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في منظماتها وفيما يأتي سيتم بيان هذه الخصائص:

01- **التشبيك الفائق:** وهذا التشبيك يعمل في إطار تعظيم إمكانيات الشبكة وفق قانون متكالف الذي يقوم على أن القيمة الحقيقية لكل شبكة ذات اتصال باتجاهين تعادل مربع إمكانات عدد المشاركين فيها[2] .

02- **التفاعل الآني على مدار الساعة ، هنا وفي كل مكان:** هذا من خلال التفاعل الحي المباشر بين المتعاملين كما أنه يعمل وفق قاعدة 24 سا/اليوم و 7 أيام في الأسبوع . مما يوفر إمكانية التعامل والعمل في الوقت الحقيقي مع العاملين والموجودين في أي مكان في العالم بيسر وسهولة وبتكلفة اتصال محدودة [3].

03- **السرعة الفائقة** الموارد ،العمل عن بعد وبلا حدود: سرعة التوصيل الكهربائي التي تقرب من سرعة الضوء حيث يستغرق إرسال رسالة من قارة لأخرى عبر البريد الإلكتروني حوالي 15ثا، فالسمة الأساسية للأعمال أو للعمل الإلكتروني هي إمكانية

[1] – عبد الحميد المغربي، الإدارة الإلكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري ، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد السابع ، 2011، ص 235 .

[2] – صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة ،2014، ص 8.

[3] – نجم عبود نجم ، المرجع السابق، ص 159.

العمل بلا حدود وهذه السمة ٍ تؤدي بنا لى قدراتها الجوهرية باتجاه المزيد من بدون شك إلى تطوير نظرة الإدارة إلى نفسها و التنظيم الهائل والمرن[1] .

04- الرقابة المباشرة والصادقة: ومن خصائص الإدارة الإلكترونية أيضا أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكمرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور وهكذا يصبح لدى الإدارة الأداة المضمونة الصادقة، التي تقيم بها أنشطتها وتتابع بها مواقعها باطمئنان بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها إنعدام الشفافية في كثير من الحالات فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين، إحداهما تجلس في انتظار مراقب أو مجموعة مراقبين أرسلتهم ليكتبوا لها تقريرا عن موقع ما، ويتابعوا سير العمل فيه وأخرى تجلس في مكانها تشاهد حركة العمل في هذا الموقع مباشرة، وتسمع أيضا كل ما يدور فيه. [2]

05- السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور. [3].

06- زيادة الإتقان: إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات[1].

---

[1] – نجم عبود نجم ، المرجع السابق، ص 160.

[2] – حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني التوجهات والأساليب الحديثة، 01 – 04 ، 2009، ص 21.

[3] – المرجع نفسه، ص 21.

الفرع الرابع: أهداف الإدارة الإلكترونية

إن الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية هي نضرتها للإدارة كمصدر للخدمات والمواطن والشركات كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات لذلك فغن للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها بغض النظر عن الأهمية والأولوية :

* تقليل كلفة الإجراءات (الإدارية) وما يتعلق بها من عمليات .

* زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.

* إستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة .

* إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من التأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء .

* إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكترونية مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في اقل وقت ممكن والإستفادة منها في أي وقت كان [2].

وأخيرا وليس آخر من أهداف الإدارة الإلكترونية التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث فالجودة كما هي في قاموس أكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة وعرفتها مؤسسة أودي أي الأمريكية المتخصصة بأنها إتمام الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة ومن هنا تأتي الإدارة الإلكترونية لتأكد على أهمية تلبية

---

[1] – عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة محمد منتوري قسنطينة ،2010، ص 18.

[2] – فداء حامد ، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى، 2015 ص ص 229 – 230 .

احتياجات العمل في الوقت والزمان الذي يكون فيه العميل محتاجا إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن .

المطلب الثاني: مقومات الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: المتطلبات التشريعية والسياسية

أولا: المتطلبات التشريعية:

ذلك بوضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية [1].

إذ لا بد على الدول من إصدار تشريعات وما يتعلق منها بالسرية والخصوصية للبيانات إذ لابد المتداولة على الشبكات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ، فالبدء بالتعامل عن طريق الشبكات قبل اصدار التشريعات الضرورية أو تعديل التشريعات الحالية وتحديثها سيفتح المجال لبعض الأشخاص للقيام بعمليات غير مشروعة قد تؤدي إلى القشاء على ثقة العاملين في الإدارة والمستفيدين من خدماتها بهذا النوع من التعامل[2] .

كما تم إلزام الإدارات العامة على تقديم بعض الخدمات الإلكترونية في مجالات أو قطاعات مثل مجال نشر القوانين، والقرارات الإدارية والمعلومات الإدارية، ومجال وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الإنترنت، إضافة إلى مجالات التصاريح المالية

[1] – عاشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 24 .

[2] – مريم عبدربه أحمد السميري ، درجة توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير، قدّم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية بكلية التربية بالعاصمة الإسلامية غزة ، 2009، ص 86.

والضرورية بحيث تلزم الشركات التجارية، وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونيا وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية [1].

ثانيا: المتطلبات السياسية

حيث تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني، ومساندة لمشاريع الإدارة الإلكترونية عن طريق تقديم العون المادي، والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الإلكتروني والإدارة الإلكترونية، إذ تمثل مبادرة الإدارة الإلكترونية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العربي إحدى النماذج التي ٍرادة لدى القيادة.

حيث إنطلقت مبادرة دبي عام وجدت تجنيد سياسي، و1999 بموجب إعلان رسمي أصدره الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، إذ سرعان ما تحولت إلى واقع ملموس عبر برامج عمل يقوم على نقاط منها:

- اعتماد قناة موحدة لخدمة العملاء بالتعاون مع إدارة الخدمات الإلكترونية من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية.
- تبسيط عمليات الحصول على الخدمات الحكومية اعتمادا على إحداث التقنيات.
- إبتكار خدمات حكومية جديدة وربط بيئات العمل في الدوائر الحكومية اعتمادا على أحدث التقنيات
- ابتكار خدمات حكومية جديدة وربط بيئات العمل في الدوائر الحكومية، لتحقيق التكامل الذي يمهد الطريق لمبدأ حكومة با أوراق وبدون طابور.
- تحديث الإجراءات الحكومية ووضع مقاييس متقدمة .
- توعية المجتمع بدون التحول الإلكتروني، وضمان الحد الأدنى من المعرفة بكيفية استخدام الأدوات التي تمكنهم من الحصول على خدماتهم من الدوائر الحكومية .

[1] – عاشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص 25.

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والتقنية للإدارة الإلكترونية

هناك مجموعة من المتطلبات البشرية والتقنية:

أولا: المتطلبات البشرية:

إن توفر القوى البشرية القادرة على التعامل الإداري الإلكتروني يعد العنصر الفاعل والأهم في التحول نحو الإدارة الإلكترونية، فهم يمثلون القيادات الرقمية والمديرين والمحللين للموارد المعرفية، ورأس المال الفكري ويتولون التخطيط الاستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية وتنفيذها والتغلب على مشكلاتها[1]، فالإدارة الإلكترونية تتطلب مهارات خاصة في التعامل مع الحاسب وطرق إدخال البيانات واسترجاعها وحفظها ونقلها وأرشفتها أو التعامل مع برامج وأساليب حماية البيانات وطرق تنفيذ الرقابة الإلكترونية [2].

هذا كله يتطلب عناصر بشرية مدربة يمكنها التعامل مع المتطلبات المادية والفنية اللازمة لإدارة المعلومات وتداولها عبر تنظيمات وتطبيقات الإدارة الإلكترونية ومما لا شك فيه أن توفير العناصر البشرية المؤهلة وتدريبها باستمرار وتنميتها في مجال تطبيقات الإدارة الإلكترونية مما يسهل من مهمة القيادات العليا عند إعداد استراتيجيات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وفي الرفع من مستوى الثقافة التقنية لدى العناصر البشرية سواء حديثي التعيين أو الموجودين سابقا على رأس العمل مما يجعلهم يتقبلون فكرة هذه الإدارة ويسهم بدرجة كبيرة في تقليل مقاومتهم للتغيير وبدون هذا العنصر البشري لن تتمكن الإدارات من تحقيق أهدافها حتى وان امتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة الإلكترونية [3].

---

[1] _

[2] – مجدي محمد يونس ، التحول نحو الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي، تاريخ النشر 01/27/ 2016 ، ص 08 .

[3] – مجدي محمد يونس ، مرجع سابق ص 09 .

ثانيا: المتطلبات التقنية:

ترتبط بإيجاد حواسيب إلكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك إلكترونية في الأماكن العمومية والهواتف والفاكسات، وتعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الأجهزة الإدارية داخل الدولة وتمثل رؤية الملك عبد الله الثاني عربيا إحدى الاستراتيجيات المحورية في تطبيق الإدارة العامة الإلكترونية من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحول إلى اقتصاد المعرفة، والاستفادة من الموارد البشرية ورأس المال، والاهتمام بإصلاح القطاع العام واستخدام التكنولوجيا كأداة تمكينية[1] .

تختلف متطلبات الإدارة الإلكترونية بين مبادرة إلكترونية بأخرى، وهذا حسب برامج التحول الإلكتروني وتبعا لحجم المشروع الذي يستهدف الأتممة الكلية، أو الجزئية لوظائف وأنشطة المنظمات الإدارية. [2]

01/ تقنيات الإدارة الإلكترونية اللازمة للتحول :

توجد مجموعة من التقنيات للإدارة الإلكترونية والتي من أهمها ما يلي[3]:

01- شبكة ذات نطاق واسع واحدة تحتوي على الفيديو-البيانات الأصوات

02- شبكة تقلل من زحمة مرور الأداء الفعال ومصاريف البرامج

03- خدمات الويب .

04- المحمول

05- إدارة المستندات الإلكترونية .

---

[1] – حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007 ، ص 25 .

[2] – حماد مختار ، المرجع نفسه، ص26 .

[3] – طارق المبروك، إدارة الموارد البشرية الإلكترونية وأثرها في الأداء المنظمي للعاملين في القطاع الصحي الفلسطيني الخاص، مستشفى مسلم التخصصي ، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة القدس المفتوحة ، ص 7.

06- التخطيط الإلكتروني .

07- تعاون برامج الشركات .

08- (net) الإنترنت .

الفرع الثالث: المتطلبات الإدارية و المالية

أولا: المتطلبات الإدارية

في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة العامة الإلكترونية، لابد من أن يشمل التحول مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ور فع فاعليتها وبما ينسجم مع متطلبات عملية الحوسبة واستخدام تقنيات المعلومات و الإتصالات ، ويندرج في هذا الإطار وضع المعايير والقواعد الناظمة الخاصة بإنتاج البيانات والتعامل معها وضبط تناقلها .

ثانيا: المتطلبات المالية:

يتطلب تطبيق اللإدارة الإلكترونية ما يلي [1]:

- الدعم المالي لتوفير البنية التحتية فيما يتعلق بشاراء الأجهزة وإنشاء المواقع وربط الشبكات.
- الدعم المالي اللازم لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية اللازمة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- الموارد المالية اللازمة للإستعانة بالمدربين والمؤهلين لتدريب القوى البشرية العاملة.
- الموارد المالية اللازمة لصيانة الأجهزة والبرامج الإلكترونية.

إن عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية تتطلب تخصيص أموال كافية لتمويل عمليات التغيير والتأهيل والتدريب بالإضافة إلى العنصر البشري المؤهل والقادر على استعمال الآلات التقنية الحديثة

[1] – مريم عبدربه أحمد السميري ، المرجع السابق ، ص98.

الفرع الرابع: وظائف مستويات وأهمية الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مجموعة من الوظائف تشبه إلى حد كبير تلك الموجودة على مستوى الإدارة التقليدية، إلا أن الفارق بينهما هو أن الأولى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وأحدث التقنيات، أما الثانية فتكتفي بكل ما هو تقليدي قصد القيام بهذه الوظائف مما يوضح الفروق بين النموذجين أي وظائف الإدارة الإلكترونية ووظائف الإدارة التقليدية، هذا بالإضافة إلى أبعاد الإدارة الإلكترونية هذه العناصر التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

أولا: وظائف الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مجموعة من الوظائف التي تشبه تلك الوظائف الموجودة والمألوفة على مستوى الإدارة التقليدية و الروتينية ن إلا أن هذه الوظائف أصبحت أكثر مردودية وفاعلية في ظل الإدارة الإلكترونية وهذا ما ستتم الإشارة إليه من خلال هذا المطلب وبيان الفروق بين الإدارتين وهذا على مستوى الوظائف.[1]

أ / نموذج الإدارة الإلكترونية

ليكون القارئ على معرفة وإطلاع كامل بوظائف الإدارة الإلكترونية، لا بدّ من الإطلاع على النموذج المستخدم حاليا للإدارة الإلكترونية حيث نتوصل عند الاطلاع على هذا النموذج بأن هذه الإدارة تعتمد على أحدث تكنولوجيا هذا القرن، ولا يمكن أن تكون هناك إدارة إلكترونية ناجحة دون الاعتماد عليها وهذا موضح في الشكل التالي[2] :

[1]- علاء عبد الرازق السالمي، السيلطي ،المرجع السابق ، ص 52.

[2] – المرجع نفسه، ص 25.

نموذج الإدارة الإلكترونية

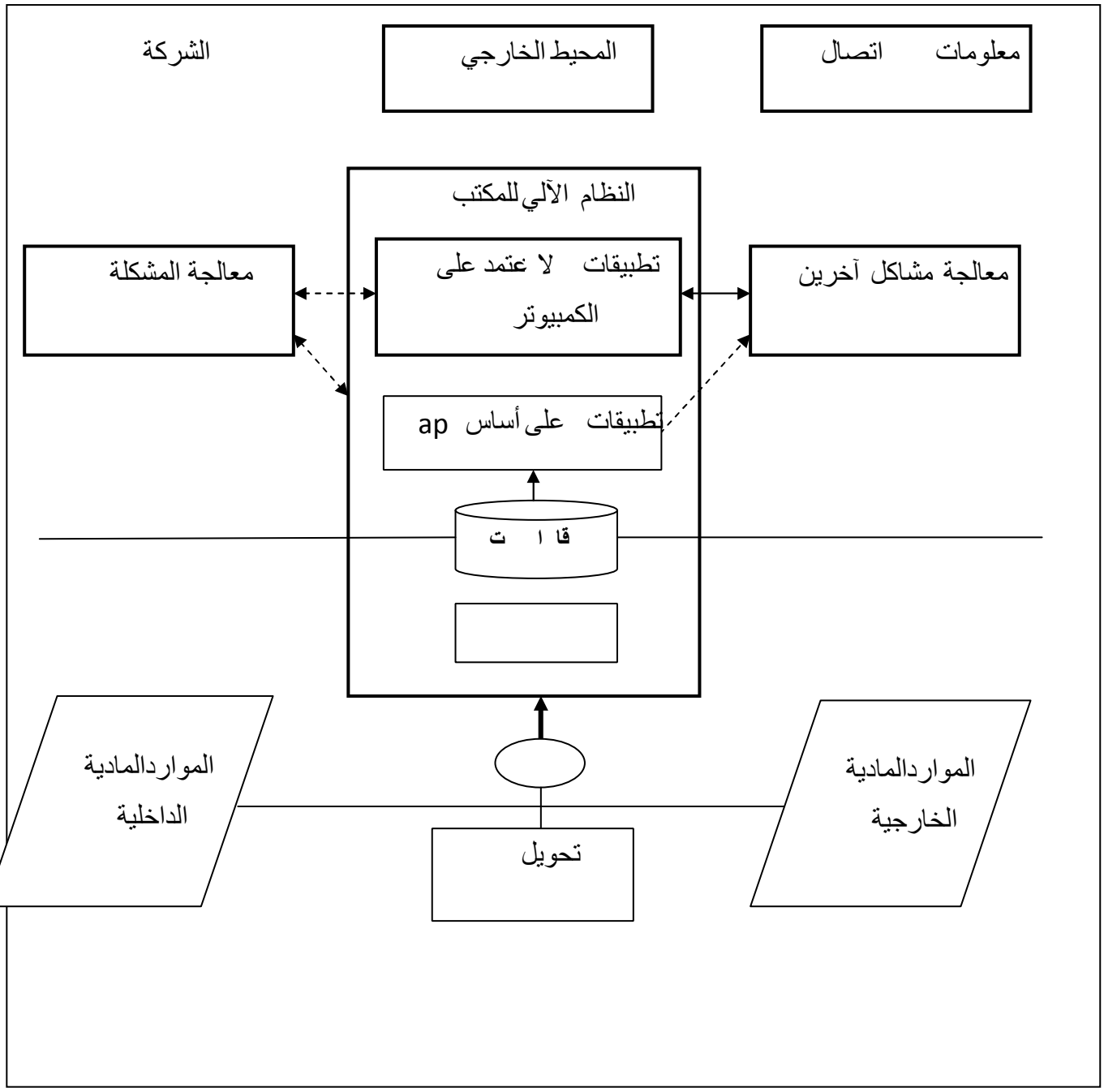

ب/ وظائف الإدارة الإلكترونية

الإدارة هي فنّ إنجاز المهام من خلال القوى البشرية العاملة في المنظمة بهدف الوصول إلى الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة من خلال الوظائف الأساسية التي تشمل التخطيط والتنظيم، السيطرة، اتخاذ القرارات والرقابة[1] .

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمط جديد من أنماط الإدارة، ترك آثاره الواسعة على المنظمات ومجالات عملها خاصة عمليات تهيئة أو إصلاح البنية التنظيمية مما يعكس عمق التغيير الجذري الذي تحمله تطبيقات الإدارة الإلكترونية ووظائفها الرئيسية منها [2]:

1- الإنتقال من منظومة المعلومات المحوسبة المستقلة إلى منظومة المعلومات المحوسبة الشبكية .
2- الإنتقال من نظم المعلومات الإدارية التقليدية إلى نظم المعلومات الإدارية الذكية.
3- الإنتقال من نظم المعالجة بالدفعات إلى نظم المعالجة التحليلية الفورية تطوار نوعيا لنظم المعالجة بالدفعات التقليدية التي لم تعد تتناسب والطبيعة المتغيرة والسريعة للأعمال التي تتطلب تحديثا مستمرا للبيانات وانتاجا مستمرا للمعلومات.
4- العمل من خلال الشبكات ،حيث تعمل الإدارة الإلكترونية في المنظمة الحديثة من خلال ربط نظم المعلومات بتقنيات الإتصالات المهمة مثل شبكة الأنترنت والإكستارنت.
5- تحول المنظمات من الهياكل المركزية إلى الهياكل المرنة البيئية.

[1] – يوسف محمد يوسف أبو أمونه، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية–قطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة ،2009م، ص53.

[2] – محمد بن سعيد محمد العريشي ، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة ، بنين، بحث مقدم لإكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، السعودية،طبعة ، 2008، ص 25 .

هكذا قد أسهمت هذه التغيرات التكنولوجية المهمة في خلق أسلوب جديد للإدارة الحديثة وأن تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أسهمت في تغيير مضامين ووظائف العملية الإدارية التقليدية ويمكن توضيح ذلك من خلال :

أ / التخطيط الإلكتروني:

قد لا يتضح تأثير الإدارة الإلكترونية على وظيفة التخطيط من حيث التحديد العام، حيث أن التخطيط التقليدي والتخطيط الإلكتروني يهدف كل منهما إلى وضع الأهداف وتحديد وسائل تحقيقها، إلا أنّ التأثيرات الأساسية يمكن أن ترد في ثلاث مجالات وهي:[1]

– أن التخطيط هو عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والقابلة للتجديد والتطوير المستمر خلافا للتخطيط التقليدي الذي يحدد الأهداف، من أجل تنفيذها في السنوات القادمة وعادة ما يؤثر تغيير الأهداف سلبا على كفاية التخطيط.

– إنّ فكرة تقسيم العمل الإداري بين إدارة تخطيط والقائمين بأعمال التنفيذ يتم تجاوزها في ظل الإدارة الإلكترونية ، فجميع العاملين يساهموا بالتخطيط الإلكتروني مع كل فكرة تنشأ، في كل موقع وفي كل وقت لكي تتحول إلى فرصة عمل، والتخطيط التقليدي في جوهره التخطيط من أعلى إلى أسفل في حين أن التخطيط الإلكتروني هو تخطيط أفقي في إطاره العام ومتداخل بشكل كبير بين الإدارة والعاملين [2].

– إنّ التخطيط في الشركات المادية التقليدية له مزايا كثيرة في التهيئة المسبقة لما تريد أن تكون عليه الشركة والتحديد المتأني للقدرات الجوهرية للشركات من أجل تحقيق ميزة تنافسية في السوق التخصصي المدروس للموارد، بينما نجد أن التخطيط الإلكتروني يتميز بالمرونة والاستجابة للتغيرات السريعة في البيئة وانتقال وظيفة التخطيط من المستويات

[1] – خليفة مصطفى أبو عاشور – ديانا جميل النمري، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد 09 ، العدد02، ص ص 199 – 220.

[2] – المرجع نفسه، ص 200.

الإدارية العليا إلى المستويات الدنيا، بالإضافة إلى مشاركة الزبائن في التخطيط ووضع الأهداف في ظل منافسة مواقع الويب .

كما يستخدم التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، مع الاعتماد على تبسيط الإجراءات واستخدام نظم جديدة للمعرفة مثل: نظم دعم القرار النظم الخبيرة ونظم الشبكات، مما يساعد على تحسين العمليات والتنبؤ والرفع من كفاءة التخطيط والزيادة من فعالية صنع واتخاذ القرارات [1].

جدول يوضح الفرق بين التخطيط التقليدي والتخطيط الإلكتروني:

التخطيط التقليدي	التخطيط الإلكتروني
خطة واحدة توجه أعمال واتجاه الشركة	خطط متعددة للاستجابة للظروف المختلفة
خطة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأمد لا يقل أمدها عن سنة واحدة	خطط قصيرة وآنية أمدها أيام، أسابيع أو فصل أو شهر
الخطة تحدد الأهداف ومراحل ووسائل تنفيذها	الخطة قواعد بسيطة أو مبدأ عام واحد يرشد الاتجاه ولا يقيده
الإلتزام بالخطة ضروري لجمع المستويات لغرض التنسيق ووحدة الاتجاه	الخطة مرنة جدا من أجل الالتزام بالاستجابة الديناميكية للتغيرات
الخطة ترتكز على قدرات الشركة	الخطة ترتكز على الأسواق المتغيرة والزبائن وحاجاتهم الآنية والمحتملة.
المخاطرة تأتي من عدم الالتزام بتنفيذ الخطة	الخطة تأتي من عدم القدرة على العمل خارج الخطة

[1] – نجم عبود نجم ، الإدارة الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 243.

الابتكار ضروري من أجل وضع الخطة الأفضل	الابتكار ضروري عند التنفيذ للاستجابة للظروف المتغيرة
المديرون هم المخططون والعاملون هم المنفذون	المخططون هم المبادرون من المديرين والعاملين
الأهداف واضحة وقابلة للقياس	الأهداف عامة، غامضة، واحتمالية بدرجة عالية.
الوسائل محددة بدقة لضمان النجاح	الوسائل مفتوحة حسب الفرصة في السوق وحسب الزبائن
معايير الخطة أداة رئيسية في ترشيد الأداء وتعزيزه	الثقة هي الأداة الرئيسية في ما هو مطلوب إنجاحه من أجل الشركة.

ب : التنظيم الإلكتروني

يعتبر التنظيم الإلكتروني وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط حيث تحوله إلى واقع قابل للتنفيذ ونتيجة للتغييرات والتطورات الكبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقادر على مسايرة مختلف المستجدات حيث أصبح هذا التنظيم يعرف بالتنظيم الإلكتروني.

يمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التنظيم من خلال النقاط التالية[1]:

- التنظيم الإلكتروني هو تنظيم مرن يسمح بالاتصال والتعاون بين مختلف الأفراد.
- التشبيك الواسع بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية Internet هذا ما يحقق الصلات القائمة في الوقت الحقيقي وفي كل مكان في المؤسسة.

[1] – موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي ، دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة ، مجلة الباحث ، العدد09 ، الجزائر،2001 .

– تحقيق متغيرات مهمة في قوة العمل مما ينعكس بشكل كبير على المؤسسة وتتجسد **في** جانبين:

– استخدام عمال ذوي تخصصات ومها ارت عالية، واستخدام العاملين عن بعد على أساس الحاسوب.

ج : **التنفيذ الإلكتروني**

– تشير عملية التنفيذ الإلكتروني إلى ما سيتم تأديته من أعمال ومهمات تم التخطيط لها مسبقا بالإضافة إلى تنظيم تنفيذها وفقا لأسس عملية التنفيذ تؤكد الدقة و الوضوح في تطبيق ما تم التخطيط له و تجدر الإشارة إلى أن عملية التنفيذ يتم متابعتها بشكل مباشر وفوري وهذا ما يميز التنفيذ الإلكتروني عن الجوانب التقليدية في التنفيذ ضمن الإدارة الاعتيادية فأي خلل في عملية التنفيذ يتم معرفته بصورة مباشرة وليس بعد إنتهاء عملية التنفيذ [1].

د : الرقابة الإلكترونية

– تعرف الرقابة الإلكترونية بأنها متابعة تنفيذ الخطط باستمرار و محاولة اكتشاف الانحرافات عن الخطط والأهداف المحددة، مع تحديد أسباب الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة ، ولها العديد من المزايا[(1)]:

– 1/ أنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية.

– 2/ تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي الآن الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

– 3/ الحدّ من المفاجآت الداخلية في الرقابة: فلا شيء يتفاقم داخل المنظمة دون معرفته أولا وهذا مما يقلص إلى الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية.

[1] – نجم عبود نجم ، الإدارة الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 40 .

– 4/ أن الرقابة الإلكترونية تساعد على إنخراط الجميع في معرفة ما ذا يوجد في المنظمة إلى حد كبير، من أجل تحقيق مستلزمات الرقابة والحد من المفاجآت والأزمات في المنظمة.

هـ: القيادة الإلكترونية:

– هي القدرة على معاملة الطبيعة البشرية أو التأثير في السلوك البشري لتوجيه الناس نحو هدف مشترك بطريقة تعمل على اكتساب طاعتهم و تعاونهم والقائد هو من يتولى أدارة جماعة من الأف ارد لتحقيق أهداف معينة إذن القيادة الإلكترونية تعتمد على القائد الإلكتروني ذو الخصائص الأكثر ملائمة مع بيئة الأعمال الإلكترونية المتسمة بالسرعة والتغيير وبصفة عامة فإنه يجب أن تتوفر في القيادة الإلكترونية المعارف التقنية مثل تقنية المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الإتصال الإلكترونية والبرمجيات الخاصة بها والتعامل معها[1].

– المدخل المرتكز على المهام وهو المدخل الصلب للقيادة القائمة على قوة التنظيم، والمدخل المرتكز على العاملين، وهو المدخل المرن القائم على قوة الشخصية وقوة العلاقة بين القائد والمرؤوسين، لقائدهم وتأثيره فيهم، في عصر الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، فلابد أن يؤثر ذلك على إدارة المنظمة وطبيعة علاقاتها مع البيئة الداخلية والخارجية، وتغيير نمط القيادة التقليدية إلى إلكترونية، ويظهر ذلك في تكون قيادة ذات حس تكنولوجي، ووجود قائد قادر على تحسس أبعاد هذا التطور والعمل على توظيف مزاياه لتكون جزءا من الميزة التنافسية للمنظمة.

يعتبر التنظيم الإلكتروني وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط حيث يحوله إلى واقع قابل للتنفيذ، ونتيجة للتغييرات والتطورات الكبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا

[1] – المرجع السابق، ص 39 .

المعلومات أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقادر على مسايرة مختلف المستجدات.

حيث أصبح هذا التنظيم يعرف بالتنظيم الإلكتروني ويمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التنظيم من خلال النقاط التالية [1]:

- التنظيم الإلكتروني هو تنظيم مرن يسمح بالإتصال والتعاون بين مختلف الأفراد .
- التشبيك الواسع بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية وهذا ما يحقق الصلات القائمة في الوقت الحقيقي وفي كل مكان في المؤسسة.
- تحقيق متغيرات مهمة في قوة العمل مما ينعكس بشكل كبير على المؤسسة ويتجسد في جانبين:

-إستخدام عمال ذوي تخصصات ومهارات عالية.

-إستخدام العاملين عن بعد على أساس الحاسوب.

و : إتخاذ القرار

يتفق رجال الإدارة على أن هناك وظيفة أخرى وهي إتخاذ القرارات وتتم من خلال أداء كل وظيفة من الوظائف السابقة وتتمثل مراحل عملية اتخاذ القرار في[2] :

- تحديد وتشخيص المشكلة.
- تحليل المشكلة.
- رصد بدائل القرارات في ضوء الظروف البيئية.
- إختيار البديل الأنسب.
- تنفيذ ومتابعة القرار المناسب.

[1] – موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مرجع سابق ،ص49.

[2]– ساري عوض الحسنات، معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات التربوية ، القاهرة ، طبعة 2014 ، ص41.

الفرع الخامس: مستويات وأهمية الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مجموعة من الأبعاد والرؤى المستقبلية لذلك سيتم من خلال هذا المطلب بيان تلك الأبعاد وكذلك التطرق إلى الأهمية التي تلعبها هذه الأخيرة في عملية التطوير الإداري.

أولا: مستويات الإدارة الإلكترونية

- إن كانت للإدارة الإلكترونية مجموعة من الخصائص التي تميزها من الإدارة التقليدية فإن الإدارة الإلكترونية باعتبارها مشروعا يستهدف الإصلاح الإداري للدولة لها مجموعة من الأبعاد[1]:

أ : مستوى الإدارة نفسها:

فنجد في هذا النموذج جميع الأبعاد المتعلقة بتطوير أداء الإدارة الداخلي من قبيل توفير أنظمة المعلومات ونظام الشبكات الداخلي...الخ، وذلك بهدف إحلال الآلة محل الإنسان لتبسيط النشاط الإداري وتنمية فعالية الإدارة.

ب / : مستوى علاقة الإدارة بالمواطن:

حيث في هذا الإطار نتحدث عن نزع الصفة المادية عن المبادلات فيما بينهما من خلال إنشاء مواقع إلكترونية تابعة للإدارة من أجل توفير معلومات إدارية للمواطن، وتبسيط المساطر الإدارية، تعزيز الشفافية وبالتالي تخفيض النزاعات الشيء تطرأ بين المواطن والإدارة.

ج : مستوى علاقة الإدارة بالمقاولة : نجد في هذا الإطار نفس نوعية الخدمات والأهداف الموجهة للمواطن، مع إضافة إمكانية استخدام الإدارة الإلكترونية من أجل تسيير ولوج المقاولة إلى الطلبيات العمومية ومن ثم إشراكها في تحقيق التنمية.

[1] – مهدي محمد ناتي ، الإدارة الإلكترونية ، ماستر قانون المنازعات ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة المولى إسماعيل ، مكناس ، تاريخ النشر 24 فبراير 2012 ، ص8.

د : مستوى العلاقة بين الهيئات الإدارية: فهذا البعد يتعلق بمختلف علاقات التعاون بين الهيئات الإدارية، من خلال استخدام الإدارة الإلكترونية كأساس تسيير التعاون كأقسام الخبرات

– والأعمال بينها، والهدف من هذا البعد هو تحديث المصالح الداخلية للقطاع العام وإعطاء هذه المصالح القيمة المضافة التي يتطلبها تدخل مجموعة من الهيئات الإدارية لدراسة نفس الملفات.

ثانيا: أهمية الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة ، التي كانت مسيرة حياتها اليومية تواجه أزمات خانقة في ظل الإدارة التقليدية حتى استطاعت أن تخطو لافتة على سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التقنية ، بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحبو في بداية الطريق الذي يتسابق الآخرون في مراحله الأخيرة[1] .

ينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض، ويلي مطالبه الإدارية ويرضي طموحه في الحصول على قد رأت أعلى وأيسر في شؤون حياته.

إنّ تعميم تطبيقات التقنية في الإدارة ليس شكلا عصريا للحياة تسعى لتقمصه، بقدر ماهو حاجة ماسة لمجتمعاتها أو دافعا لتلك الإدارات لتجاوز واقعها والإنطلاق إلى الآفاق العالمية بوتيرة سريعة ومشاركة واسعة ، كما تظهر أهميتها جلية بالنسبة للقطاع العام والذي له العديد من المشكلات ما يدفعه دائما للبحث عن حلول هل يوجد حل أنسب من تغيير نمط إدارته من الأسلوب التقليدي البيروقراطية الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن للخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية [2].

[1] – حسين بن محمد الحسن، المرجع السابق ، ص 61 .

[2] – المرجع نفسه ، ص17.

المبحث الثاني : استراتيجية التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية

إنّ التحوّل من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية، وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، فالمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة لذلك فمشروع التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية يتطلب المرور بالعديد من الخطوات والتي تتمثل في الدراسات المسبقة للمشروع كغيره من المشاريع الأخرى هذا بالإضافة إلى اعداد الأرضية الصلبة والتي تزيد من نسبة نجاح المشروع دون إغفال أهم الم ارحل الواجبة التطبيق واحدة تلو الأخرى وهي تختلف حسب وجهات نظر المختصين في المجال.

المطلب الأول: التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية

للتحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية العديد من الأسباب والدوافع ولعلّ أهمها الأهمية القصوى التي يكتسيها المشروع باعتباره الأحدث في مجال الإدارة والتنافس العالمي في مجال إستخدام أحدث تقنيات العصر فنجد العالم اليوم عبارة عن منظومة رقمية لذلك وقع لزاما على جميع الدول الرضوخ لمتطلبات التطور وهذا للحاق بركب الدول المتطورة.

الفرع الأوّل: أسباب التحول إلى إدارة إلكترونية

للتحول إلى إدارة إلكترونية العديد من الأسباب والتي سيتم ذكر عدد منها لكن على سبيل الحصر وليس إجمالا:

لقد دفعت موجة التغيير في مجال تقديم و إيصال المعلومات بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، لذلك نجد عدة تطورات دفعة واحدة باتجاه اعتماد الإدارة الإلكترونية[1].

[1] – عمّار بوحوش ، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2006 ، ص 183 ، 184

ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية [1]:

1-القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.

2-ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

3-صعوبة الوقوف على معدّلات قياس الأداء.

4-ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.

5-التوجه نحو توظيف واستخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرار.

6-حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

7-دافع الزمن: تسعى الإدارة إلى كسب الوقت وسباق السرعة، وترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من تطبيقات التقنية، بوصفها المطلب الأول لإلقاء أسباب بطء الحركة، من روتين ومعاملات يدوية، والانطلاق إلى آفاق الإبداع التقني، الذي يقدم لها كل يوم حلوة جديدة لاختصار مزيد من الزمن وتيسير اتخاذ قرارات .[2]

8-الإجماع على التقنية: تتجه أعين أجيال اليوم على أجيال دول العالم المتطور، ولم تعد ترضى بأقل من أن تكون على قدم المساواة معها، وأن تعمم تطبيقات التقنية على كل تفاصيل الحياة حولها وبخاصة ما يتعلق بجانب المعاملات، فلم تعد الأجيال الحديثة تتقبل على الإطلاق فكرة الاصطفاف بالأوارق والملفات أمام شباك موظف الإدارة المحلية للحصول على رخصة محل أو مزاولة .

9-عدم وجود مستويات إدارية معقدة.

10-تحسين الخدمات من خلال التقارير الواردة بالبريد الإلكتروني.

---

[1] – رأفت رضوان ، الإدارة الإلكترونية "الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة "، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة مصر 2004، ص60.

[2] – المرجع نفسه، ص 61 .

11-تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية مثل التعليم الإلكتروني الذي يقصد به التعلم بواسطة الحاسبات الآلية وبرمجتها المختلفة سواء الشبكات المغلقة أو المفتوحة أو شبكات الأنترنت فهو تعلم مرن مفتوح .

الفرع الثاني: أهمية التحول نحو الإدارة الإلكترونية

أولا: على المستوى القومي

للتحول نحو الإدارة الإلكترونية أهمية بالغة على المستوى القومي تتمثل في[1]:

1-تساعد الإدارة الإلكترونية على تحسين الخدمات الحكومية والعمل على تبسيط وتحسين الإجراءات ونماذج العمل والخدمات المقدمة للمواطن، وتحقيق الشفافية والوضوح للمواطن والمستثمر.

2-تتيح الإدارة الإلكترونية تشجيع الاستثمار في المجال التقني من خلال إنشاء وتشغيل صناعات محلية تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وهذا من شأنه أن يسهم في إيجاد الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال .

3-تساهم الإدارة الإلكترونية في حل الكثير من العقبات التي تعترض حركة الصادرات في الدولة ، خاصة فيما يتعلق بسهولة وسرعة النفاذ للأس واق العالمية في ظل التنافس الشديد وتحديات السوق العالمية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية وحرية التجارة.

[1] – عبد الله بن سعيد آل دحوان، دور الإدارة التطوير الإداري في تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على العاملين في رئاسة الهيئة الملكية ، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة العامة الرياض 2008، ص 28 .

ثانيا: بالنسبة للمنظمات

تزايدت أهمية الإدارة الإلكترونية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي أصبحت تلعب دوار أساسيا في إدارة التغيير ، وباتت الإدارة الإلكترونية ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بتوظيف المعرفة والاستفادة منها في تحقيق أهداف المنظمة ،وتؤثر الإدارة الإلكترونية على مستوى أداء المنظمات بدرجة متفاوتة، وتعمل على تحسين جودة أداء العمل، وتظهر هذه الأهمية من خلال [1]:

- انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحية المنظمة، حيث تؤدي إلى تخفيض تكاليف المباني والأجهزة وراتب العاملين والإجراءات الإدارية نتيجة لاختلاف شكل المنظمات من التقليدي .
- تساهم الإدارة الإلكترونية في التخفيف والحد من الإعتماد على التعامل الورقي وآثاره السلبية، والتي من أبرزها تبديد الجهد والوقت وزيادة التكاليف وصعوبة البحث عن المعلومة عند الحاجة إليها من خلال إستخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المختلفة .

المطلب الثاني: خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: الإجراءات التي تسبق تطبيق الإدارة الإلكترونية

هذا قصد ضمان عملية التحول إلى إدارة إلكترونية ونجاحها:

أولا: إعداد الدارسة الأولية

لإعداد هذه الدراسة لابد من تشكيل فريق عمل يضم بعضويته متخصصين في الإدارة والمعلوماتية وتحديد البدائل المختلفة، وجعل الإدارة العليا على بينة من كل النواحي المالية، الفنية والبشرية[2] .

[1]– عبد الله بن سعيد آل دحوان ، المرجع نفسه ، ص32.

[2]– علاء عبد الرزاق السالمي ، السيلطي، المرجع السابق، ص 64.

1- قياس درجة القابلية للتغيير

تزداد فكرة الإدارة الإلكترونية قبولا لدى الكثير من المسؤولين والمهتمين في الدول المتقدمة والنامية، ويأتي ذلك نتيجة لقناعة هؤلاء بأن التقنية والاتصالات يمكنها تحويل الخدمات الحكومية التي يحصل عليها المواطن عبر انتظاره في طابور in line إلى خدمات تكون متاحة باستمرار طيلة اليوم ويمكن الحصول عليها مباشرة عبر خطوط الاتصال الإلكترونية on line.

يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي ثورة إلكترونية تبدي مخطرات مادية وسياسية وإذا لم تستوعب بشكل كاف فقد تكون مبادرة الإدارة الإلكترونية مضيعة للموارد وتحقق في تقديم خدمات مفيدة، لذا فإنه يجب منذ البداية تحديد الحاجات والعوائق الممكنة مثل ضعف البنية التحتية وتواضع النظام التعليمي وغياب وسائل التواصل مع التقنية أو محدودية الموارد الخبرات والمعلومات[1].

إنّ خارطة الطريق هذه والتي هي بصدد العرض تجسد خبرة عدد من الدول وهي تقدم سبيلا واضحا بين مسائل وشؤون عامة، ويجب معرفة كيفية التعامل معها وتعرض الخارطة عشرة أسئلة تحتاج إلى إجابة وهي عون للتخطيط والإدارة والتقييم للمشروع [2].

أ- لماذا نسعى إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية؟

ب - هل نملك رؤية واضحة و أولويات لتطبيق الإدارة الإلكترونية ؟

هذا نظرا لكون خطط الإدارة الإلكترونية تأتي أيضا بأشكال و أحجام مختلفة.

ج- ما نوع الإدارة الإلكترونية التي نرغبها؟

نظرا لاختلاف المجتمعات وأولوياتها، فلا يوجد نموذج واحد.

[1] - محمد أبو القاسم الرتيمي، الجمعية الليبية للذكاء الاصطناعي ، كلية الهندسة ، جامعة سبها ، التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية الطبعة الأولى ، 2012 ص 89 .

[2] - محمد أبو القاسم الرتيمي ، المرجع نفسه.

د- هل تتوفر الرغبة السياسية الكاملة لإقامة إدارة إلكترونية؟

كأهم متطلب لتنفيذ المشروع ، لتوفير الدعم المادي والتعاون بين المؤسسات.

هـ - هل تم انتقاء مشروع الإدارة الإلكترونية بالشكل الملائم؟

بحيث يعد الاختيار في غاية الأهمية وخاصة المشاريع الأولية ،إذ يمكن أن يكون المشروع الأولي الناجح بؤرة إشعاع للمحأولات المستقبلية.

و- كيف يخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية؟

إذ لابدّ وقبل الشروع في تنفيذ المشروع وضع آليات الإدارة لكافة مستويات المشروع.

ن- كيف يمكن التغلب على المعارضة للمشروع ؟

نظرا لتطلب هذه المشاريع أموالا معتبرة وموارد بشرية وتكريسها للتعامل مع المعلومات فهي مسؤولية حساسة واختبار نجاحها يؤسس على مدى تحقيق المشروع للأهداف المرجوة.

هذا بالإضافة إلى الخطوات التالية والتي تتمثل في[1]:

ثانيا: وضع خطة التنفيذ

عند إقرار توصية الفريق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة ،لابدّ من إعداد خطة متكاملة ومفصّلة لكل مرحلة من م ارحل التنفيذ.

ثالثا: تحديد المصادر

التي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح ومن هذه المصادر الكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لفرض التنفيذ والأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة، وهذا ما يعني تحديد البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الإدارة أو المؤسسة.

[1] - علاء عبد الرزاق السالمي ، السيلطي ، مرجع سابق ، ص ص65-66 .

رابعا: تحديد المسؤولية

عند تنفيذ الخطة، لابدّ من تحديد الجهات التي سوف تقوم تنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدّد في الخطة والكلفة المرصودة لها.

خامسا: متابعة التقدم التقني

نظرا للتطور السريع في مجال تقنيات المعلومات الإدارية، لذلك لابدّ من متابعة كل ما يستجد في المجال التقني من إتصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة بهذا المجال.

الفرع الثاني: مراحل التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية

على المسؤولين في المؤسسة الذي يرغبون في تحول ناجح إلى الإدارة الإلكترونية أن يأخذوا في عين الاعتبار[1]:

1- وضوح الرؤية الإستراتيجية والاستيعاب الشامل لمفهوم الإدارة الإلكترونية (تخطيط تنفيذ وتشغيل).

2- الرعاية الشاملة والمباشرة للإدارة العليا بالمؤسسة والابتعاد عن الاشكالية والارتجالية في معالجة الأمور.

3- التطوير المستمر الاجراءات العمل ومحاولة توضيحها للموظفين لإمكانية فهمها.

4- التحديث المستمر لتقنية المعلومات .

كل هذا بالإضافة إلى المراحل التي تعتبر أهم عنصر في عملية التحول وهي[2]:

[1] – لمين علوطي، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، المركز الجامعي يحي فارس، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 24 المدية، الجزائر طبعة 2008 ، ص 144 – 152.

[2] – حماد مختار، المرجع السابق، ص27.

أولا: الظهور

في هذه المرحلة تقوم الوزارت والدوائر الحكومية بوضع المعلومات الكاملة عن نفسها على شبكة الإنترنت وذلك من أجل أن يطلع عليها المواطنون ورجال الأعمال، وتسمى كذلك هذه المرحلة بمرحلة الاتصال الأحادي الجانب، وترتبط هذه المرحلة النماذج وامكانية طباعتها واعادة إرسالها بالبريد أو التسليم المباشر دون الحاجة إلى التنقل أو السفر للوصول إلى الوزارت أو المؤسسات الحكومية والوقوف على الطوابير، وفي أسلوب ثاني يمكن نشر نفس الخدمات من خلال شبكات الهاتف ولكن بصورة صوتية وباستخدام أرقام الهاتف، ولكن بصورة صوتية وباستخدام أرقام الهاتف، ويتطلب ذلك بناء قاعدة بيانية صوتية وإتاحتها لأكبر عدد من المشتركين في نفس الوقت، أو استخدام أكشاك خدمات يتم توصيلها إمّا بشبكة الإنترنت أو من خلال استخدام أسطوانات مسجل عليها نفس البيانات.

ثانيا: التعزيز

تشمل هذه المرحلة أن تكون هذه المواقع بمثابة وسائل اتصال ثنائية، أي أن الدوائر والمؤسسات الحكومية تقوم بوضع المعلومات عن نفسها، وفي نفس الوقت تقوم هذه المواقع باستقبال استفسارات من المواطنين حيث يستطيع المواطن أن يرسل إلى هذه الدوائر معلومات مثل تغيير عنوان الشخص بدل الكتابة أو استعمال الهاتف لإيصال هذه المعلومة وكذلك الحال بالنسبة للدوائر، ولتغيير الثقافة والعمليات والمسؤوليات في إطار المصلحة الحكومية يجب أن يعمل موظفوا الحكومة في الإدارات بطريقة مشتركة تتسم بالسلاسة وتخفيض الكلفة، وتزيد في الكفاءة وترضي العملاء من المواطنين ومؤسسات الأعمال والمنظمات المتعامل معها[1].

[1] – خليفة بن صالح بن خليفة المسعود، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها ، دراسة مقدمة متطلبا تكميليا لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط، المملكة العربية السعودية ،2008، ص ص 36 –37 .

ثالثا: التعامل

إن العمل الحقيقي للإدارة الإلكترونية يعتمد على السرعة والدقة في إنجاز العمل، وتوفير كثير من الوقت والجهد والمال ،والاقتصاد في تكاليف الأعمال الإلكترونية وتقديم الخدمات الفورية عبر الشبكة .

رابعا: التفاعل

فالشبكة المرتبطة بين المنظمات يجب أن تكون أكثر فاعلية وسرعة بحيث يمكن تحميل المعلومات بالسرعة نفسها التي يمكنك تنزيلها بها، والبدء في إنشاء شبكات تكون أكثر تطورا واستخدام أحدث تقنيات شبكات المعلومات [1].

خامسا: التكامل

تحدث عند تكامل نظم المعلومات وتمكين جمهور المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الأعمال من الحصول على الخدمات من خلال بوابة افتراضية تمثل أحد نقاط الاتصال المثلى والإشكالية في الوصول إلى هذا الغرض ترتبط بالجانب السلوكي للعمل الحكومي، وتوجد ضرورة ملحة.

[1] – حرز الله فؤاد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/ 2013، ص 43.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي حول الإدارة الالكترونية من خلال مفهومها وخصائصها و وظائفها ، وذلك لتعرف على تعريف الإدارة الالكترونية وعناصرها ومتطلباتها اللازمة للتحول نحو تطبيق إدارة الكترونية فعالة ، وفي التحول نحو تحقيق إستراتيجية هذا المشروع الحكومي من خلال الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، لاعتماد على أنماط وخطوات الإدارة الالكترونية كهدف الوصول إلى تحقيق أهدافها .

الفصل الثانـي:

تأثير الجريمة المعلوماتية

على سير الإدارة الإلكترونية

الفصل الثاني: تأثير الجريمة المعلوماتية على سير الإدارة الإلكترونية

عرف العالم انفجارا معلوماتيا نتيجة التطور التكنولوجي، صاحبه تحول الحكومات إلى حكومات الإلكترونية، إذ صارت المعلومات أهم اهتماماتها، فتحول الاقتصاد إلى اقتصاد معلوماتي بحث، كل من يمتلك المعلومات فيه يتحكم في ميزان القوة لأنها السلعة والمنتج نظرا لقيمتها الاستراتيجية والمالية، كما ظهر إعصار البيانات الضخمة ، واستعمالها كمصدر رئيسي لاتخاذ القرار، إلا أن هذه البيانات تتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة سواء ما تعلق منها بالأفراد أو الدول ، أو المجتمعات أصبح كل من يتصل بالأنترنيت مهددا، خاصة مع شروط الاستعمال التي تفرضها مختلف محركات البحث والبرمجيات ليوافق فيها الفرد مجبرا على استخدام بياناته من أطراف غير معروفة لأسباب وغايات مجهولة ، ولعل اهم أشكال هذه التهديدات القرصنة، السرقة، التجسس وغيرها.

لهذا ظهرت تسمية الجريمة الإلكترونية كإشارة للتخريب الذي يطال المعلومات الرقمية يعتبرها الكثيرون انتشارا للفكر الإجرامي التقليدي ، قد يقوم بها أولئك الذين لم يتجرؤوا على الجريمة في الواقع خوفا من العقاب ، أو أولئك الذين يجهلون أن ما يقومون به في العالم الافتراضي عبارة عن عمل إجرامي ، ففئة الشباب خاصة تلجأ للقرصنة كطريقة لملأ الفراغ دون معرفة تبعاتها ، لكن من جهة اخرى ، هناك من اتخذها عملا يذر الاموال دون عقاب فالجريمة الالكترونية تتميز بلا حدوديتها ولا مكانيتها ومن الصعب معاقبة فاعلها .

وعليه ، فإن جل القوانين الخاصة بالردع والعقاب عبر العالم لا تعالج كافة أنواع وأشكال وطرق بالقيام بالجرائم ، وتعتبر شكلية فحسب ، فالأمر الذي أثقل كاهل الشركات التي تجبر على حماية المستفدين من الهجمات الإلكترونية ، خاصة حساباتهم البنكية والشخصية ، وكذا الشركات والمؤسسات التي توقر الخدمات الإلكترونية حيث تجد نفسها مجبرة على مواجهة تحدي حماية مواقع خدماتها من العبث والتخريب[1] .

[1] – المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، المجلد 03 ، العدد 09 شهر جانفي ، 2020 ص 138 .

المبحث الأول: ماهية الجريمة المعلوماتية

لقد ترتب على الاستخدام المتزايد لنظم المعلومات إلى نشوء ما يعرف بالجريمة المعلوماتية ، ولقد استخدمت عدة مصطلحات للدلالة على هذه الظاهرة الإجرامية فمنهم من يطلق عليها : الغش المعلوماتي ، والبعض الآخر يطلق عليها إسم جرائم الحاسب الآلي والآخر جرائم الكمبيوتر والانترنيت أو الجريمة الإلكترونية أما في الدول الأوربية فيطلق عليه إسم cybercriminalite [1] .

إن الجريمة المعلوماتية جريمة مستحدثة يعتمد مرتكبها على وسائل تقنية ويكون ذا دراية كافية باستخدام النظم المعلوماتية لذا فإن الإحاطة بمفهومها الدقيق لا يزال محل خلاق فقهي، فهي ظاهرة إجرامي مستحدثة تتميز عن الجريمة التقليدية ، وتختلف عنها من حيث المفهوم ، ولإزالة اللبس سنتعرض في هذا المبحث إلى مطلبين :

نتعرض لتعريف الجريمة المعلوماتية من خلال (المطلب الأول) .

ونخصص (المطلب الثاني) إلى خصائص وأركان الجريمة المعلوماتية .

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المعلوماتية

تعددت التعريفات التي تناولت الجريمة المعلوماتية ، ويرجع ذلك إلى الخلاف الذي أثير بشأن تعريف هذه الجريمة ، فالجرائم المعلوماتية هي صنف جديد من الجرائم ، ذلك أنه مع ثورة المعلومات والاتصالات ظهر نوع جديد من المجرمين انتقلوا بالجريمة من صورتها التقليدية إلى اخرى إلكترونية قد يصعب التعامل معها، لأن الجريمة المعلوماتية هي من الظواهر الحديثة ، وذلك لارتباطها بتكنولوجيا حديثة هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقد أحاط بتعريف الجريمة المعلوماتية الكثير من الغموض حيث تعدت الجهود الرامية لوضع تعريف جامع مانع لها.

[1] – قربوز حليمة ، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والقانون المقارن، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر ، 2006 ص 1 .

الفرع الأول: التعاريف الفقهية

على الرغم من تنامي جهود التصدي لظاهرة الإجرام المعلوماتي إلا أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه بين الفقهاء حول مفهوم الجريمة المعلوماتية ، فقد ذهب جانب من الفقه إلى تناولها بالتعريف على نحو ضيق وجانب آخر عرفها على نحو موسع .

أولا : التعريف الضيق للجريمة المعلوماتية

يعرف الفقيه الفرنسي (Mass) جريمة الكمبيوتر بأنها :"الاعتداءات القانونية التي يمكن أن ترتكب بواسطة المعلوماتية بغرض تحقيق الربح [1]وجرائم الكمبيوتر لدى هذا الفقيه جرائم ضد الأموال استخدم لهذا التعريف معيارين هما : الوسيلة وتحقيق الربح المستمد من معيار محل الجريمة المتمثل في المال .

ويعرفها الفقيهان الفرنسيان Vivant و le stant بأنها : " مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية والتي يمكن أن تكون جديرة بالعقاب [2]" هذا التعريق مستند من بين معيارية على إحتمال جدارة الفعل بالعقاب وهو معيار غير منضبط ولا يستقيم مع تعريف قانوني وإن كان يصلح هذا التعريف في نطاق علوم الإجتماع وغيرها .

ذهب الفقيه Merwe إلى أن الجريمة المعلوماتية هي : الفعل غير المشروع الذي يتورط في ارتكابه الحاسب الآلي – أو هو الفعل الإجرامي الذي يستخدم في إقترافه الحاسب الآلي كأداة رئيسية "

كما عرفها الفقيه Ros Blat بأنها: " كل نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب الآلي وإلى تحويل طريقه " .

---

[1] – ابرهيمي سهام،مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر ،2004، ، ص7.

[2] – Vivant et autres: Informatique et droit pénal. Les biens informatiques objets de fraude. Lamy informatique.1991.n°3445.p1511.

وعرفـها (كلاوس تايدومان) بأنها : " كافة أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باسم الحاسب الآلي".

ويرى البعض أن تعريف كلا من (Marwe) و(Ros Blat) جاءا مقصورين على الإحاطة بالظاهرة الإجرامية أما تعريف كلاوس تايدومان فيؤخذ عليه أنه بالغ في العمومية والاتساع، لأنه يدخل فيه كل سلوك غير مشروع أو ضار بالمجتمع .[1]

ويدخل في نطاق تعريفات مفهوم الجريمة المعلوماتية الضيقة، تعريف مكتب تقييم التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعرف الجريمة المعلوماتية من خلال تحديد مفهوم جريمة الحاسب بأنها: "**الجرائم التي تلعب فيها البيانات الكمبيوترية والبرامج المعلوماتية دورا رئيسيا**".

ثانيا : التعريف الموسع للجريمة المعلوماتية

ذهب الفقيهان Michel) و) Credoإلى أن جريمة الحاسب تشمل استخدام الحاسب كأداة لارتكاب الجريمة هذا بالإضافة إلى الحالات المتعلقة بالولوج غير المصرح به لحاسب المجني عليه أو بياناته، كما تمتد جريمة الحاسب لتشمل الاعتداءات المادية سواء على بطاقات الائتمان، وانتهاك ماكينات الحساب الآلي بما تتضمنه من شيكات تحويل الحسابات المالية بطرق إلكترونية وتزييف المكونات المادية والمعنوية للحاسب، بل وسرقة الحاسب في حد ذاته وأي من مكوناته[2].

وذهب رأى أخر من الفقه إلى تعريف الجريمة المعلوماتية بأنها: "عمل أو امتناع يأتيه الإنسان، إضرارا بمكونات الحاسب وشبكات الاتصال الخاصة به التي يحميها قانون

[1] – عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والانترنت،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر ،2006،ص98.

[2] – طرشي نورة، مكافحة الجريمة المعلوماتية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، في القانون الجنائي ،جامعة الجزائر1، كلية الحقوق ،2011،2012، ص6.

العقوبات ويفرض لها عقاب ."ويرى جانب من الفقه من أنصار هذا الاتجاه الموسع بأنها: "كل سلوك اجرامى يتم بمساعدة الكمبيوتر أو كل جريمة تتم في محيط أجهزة الكمبيوتر ."

ويعرفها Tièdementبأنها ":كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسوب " من خلال هذه التعريفات يتبين لنا أن هذا الاتجاه يوسع من مفهوم الجريمة المعلوماتية، حيث أن مجرد مشاركة الحاسب الآلي في السلوك الإجرامي يضفي عليه وصف الجريمة المعلوماتية[1] .

ويعرفها "Tompson David جريمة يكون متطلبا لاقترافها أن يتوفر لدى فاعلها معرفة تقنية الحاسب.

"والدكتور هلالي عبد االله أحمد يرى أنها: "عمل أو امتناع يأتيه إضرارا بمكونات الحاسب وشبكات الاتصال الخاصة به، التي يحميها قانون العقوبات ويفرض له عقابا."

الفرع الثاني: التعاريف على ضوء الاتفاقيات الدولية

يعرف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جريمة الكمبيوتر بأنها:" كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات [2]أو نقلها ويتبنى هذا التعريف الفقيه الألمانيUlrich Siehr يعتمد هذا التعريف على معيارين هما: وصف السلوك، واتصال السلوك بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها.

عرف جريمة الكمبيوتر خبراء متخصصون من بلجيكا في معرض ردهم على استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3] OECD بأنها: "كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية "قدمت المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي تعريف للنظام المعلوماتي على النحو التالي: "يقصد بمنظومة الكمبيوتر أي جهاز أو مجموعة من

[1] – نائلة عادل محمد فريد قورة، المرجع السابق، ص30.

[2] – موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،WWW.Oecd.Org .

[3] – موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .www. Ocd. Org .

الأجهزة المتصلة ببعضها البعض أو ذات صلة بذلك ويقوم إحداهما أو أكثر من واحد منها تبعا للبرنامج بعمل معالجة آلية للبيانات ويقصد ببيانات الكمبيوتر أية عملية عرض للوقائع أو المعلومات أو المفاهيم في شكل مناسب لعملية المعالجة داخل منظومة الكمبيوتر بما في ذلك البرنامج المناسب لجعل منظومة الكمبيوتر تؤدي وظائفها ."عرف المؤتمر العاشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين الجريمة المعلوماتية بأنها: "أية جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوب وتشمل تلك الجريمة من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة الكترونية .

عرفت اتفاقية بودابست في المادة الأولى منها بعنوان تعريف خاص بأغراض هذه الاتفاقية منظومة معلوماتية ومعطيات معلوماتية :

أ/منظومة معلوماتية: "أي جهاز أو مجموعة من الأجهزة المتصلة يبعضها أو ذات صلة بذلك ويقوم أحدها أو أكثر من واحد منها تتبعا للبرنامج بعمل معالج آلية للمعطيات.

ب/معطيات معلوماتية: "أية عملية عرض للوقائع أو المعلومات أو المفاهيم في شكل معين جاهز لعملية المعالجة داخل منظومة معلوماتية بما في ذلك البرامج الماسة لجعل منظومة معلوماتية تطبق وظيفة [1].

يذهب البعض إلى أنة عند وضع تعريف محدد للجريمة المعلوماتية يجب مراعاة عدة اعتبارات مهمة منها

01/ أن يكون هذا التعريف مقبول ومفهوم على المستوى العالمي.

02/ أن يراعى هذا التعريف التطور السريع والمتلاحق في تكنولوجيا المعلومات

03/ أن يحدد التعريف الدور الذي يقوم به جهاز الكمبيوتر في إتمام النشاط الإجرامي

[1] – الاتفاقية الدولية حول الإجرام السيبيري التي أبرمت بتاريخ 2001/11/08 من طرف المجلس الأوروبي وتم وضعها للتوقيع مند تاريخ 2001/11/23 .

04/ أن يفرق هذا التعريف بين الجريمة العادية والجريمة المعلوماتية وذلك عن طريق إيضاح الخصائص المميزة للجريمة المعلوماتية.

المطلب الثاني: خصائص وأركان الجريمة المعلوماتية

تتميز الجريمة المعلوماتية بطبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية، وذلك نتيجة ارتباطها بتقنية المعلومات والحاسب الآلي مع ما يتمتع به من تقنية عالية، وقد أضفت هذه الحقيقة على هذا النوع من الجرائم عدد من السمات والحقائق، والتي انعكست بدورها على مرتكب هذه الجريمة الذي أصبح يعرف بالمجرم المعلوماتي لتميزه أيضا عن المجرم التقليدي، وقد كان لظهور شبكة المعلومات وتطورها إلى الصورة التي أصبحت عليها الآن فيما يعرف بالأنترنت أثره في إعطاء شكل جديد للجريمة المعلوماتية، ولعل أهم ما أضفته شبكة المعلومات على الجريمة المعلوماتية هو الطبيعة الدولية أو متعددة الحدود[1] .

وسوف نحاول فيما يلي التطرق إلى بعض السمات الخاصة بالجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي .

الفرع الأول: خصائص الجريمة المعلوماتية

تتميز الجريمة المعلوماتية عن غيرها من الجرائم التقليدية ببعض السمات والخصائص والتي نوجزها فيما يلي:

أولا: السمات الخاصة بالجريمة المعلوماتية

تتميز الجريمة المعلوماتية بصفة عامة عن الجريمة التقليدية في عدة نواح، سواء كان هذا التمييز في السمات العامة لها أو كان في الباعث على تنفيذها أو في طريقة هذا التنفيذ ذاته، كما تتميز بطابعها الدولي في أغلب الأحيان حيث تتخطى آثار هذه الجريمة حدود الدولة الواحدة .

[1] – قربوز حليمة، المرجع السابق، ص6 .

أ/ خصوصية الجريمة المعلوماتية:

تتسم الجريمة المعلوماتية بصعوبة اكتشافها وإثباتها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها : وسيلة تنفيذها التي تتميز في أغلب الحالات بالطابع التقني الذي يضفي عليها الكثير من التعقيد، بالإضافة إلى الإحجام عن الإبلاغ عنها في حالة اكتشافها لخشية المجني عليهم من فقد ثقة عملائهم، فضلا عن إمكانية تدمير المعلومات التي يمكن أن تستخدم كدليل في الإثبات في مدة قد تقل عن الثانية الواحدة .فعلى سبيل المثال أحصت وزارة الداخلية في فرنسا عام 1986 حوالي 1200 جريمة معلوماتية في حين كان هناك حوالي 53600 جريمة ضد الأشخاص و18900 جريمة تندرج تحت وصف جرائم الآداب و3 مليون جريمة ضد الأموال، وفي أحدث تقارير مركز شكاوى احتيال الانترنت الأمريكي أظهر التحليل الشامل للشكاوى التي قدمت للمركز خلال سنة 2004 قد بلغت 6348 شكوى من ضمنها 5273 حالة تتعلق باختراق الكمبيوتر عبر الانترنت و814 تتعلق بوسائل الدخول والاقتحام الأخرى كالدخول عبر الهاتف أو الدخول المباشر إلى النظام بشكل مادي مع الإشارة إلى أن هذه الحالات هي فقط التي تم الإبلاغ عنها ولا تمثل الأرقام الحقيقية لعدد حالات الاحتيال الفعلي [1].

وفي مقابل انخفاض نسبة جرائم المعلوماتية في مواجهة الجرائم التقليدية، ترتفع الخسارة الناجمة عن الجرائم المعلوماتية بصورة كبيرة بالمقارنة بغيرها من الجرائم، فعلى سبيل المثال كانت الخسارة الناجمة عن 8000 حالة سرقة بالإكراه في فرنسا عام 1986 حوالي 561 مليون فرنك الفرنسي، في حين يتضاعف هذا الرقم في حالة الجرائم المعلوماتية على الرغم من انخفاضها نسبة 8 مرات عن حالات السرقة بالإكراه .وفي المقابل فانه، وعلى غرار الآراء التي تتجه إلى القول بأن الجريمة المعلوماتية لا يوجد شعور حقيقي بعدم الأمان في مواجهتها، أو أنه لا يوجد شعور عام بعدم أخلاقية هذه الأفعال، فإنه من الفقهاء من لا

[1] – نائلة عادل محمد فريد قورة – جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية– منشورات الحاتي الحقوقية 2005 ، ص49 .

يتفقون مع هذه الآراء إذ أن الجريمة المعلوماتية لا تختلف عن غيرها من الجرائم من حيث اعتدائها على مصالح لها أهميتها لدى أفراد المجتمع، ومن ثم تستحق الحماية القانونية كون أن مساس هذه الأفعال بهذه المصالح هو الذي يبرر تجريمها.

ب/ دولية الجريمة المعلوماتية:

يمكن القول أن من أهم الخصائص التي تميز الجريمة المعلوماتية هي تخطيها للحدود الجغرافية، ومن اكتسابها طبيعة دولية، أو كما يطلق عليها البعض أنها جرائم ذات طبيعة متعدية الحدود، فبعد ظهور شبكات المعلومات لم تعد الحدود مرئية أو ملموسة تقف أمام نقل المعلومات عبر الدول المختلفة، فالقدرة التي تتمتع بها الحاسبات الآلية في نقل وتبادل كميات كبيرة من المعلومات بين أنظمة يفصل بينها آلاف الأميال، قد أدت إلى نتيجة مؤداها أن أماكن متعددة من دول مختلفة قد تتأثر بالجريمة المعلوماتية الواحدة في آن واحد.

كما أن السرعة الهائلة التي يتم من خلالها تنفيذ الجريمة المعلوماتية وحجم المعلومات والأموال المستهدفة والمسافة التي قد تفصل الجاني عن هذه المعلومات والأموال، قد ميزت الجريمة المعلوماتية عن الجريمة التقليدية بصورة كبيرة[1] .

وقد أثارت الطبيعة الدولية للجرائم المعلوماتية تساؤلا مهما يتعلق بتحديد الدولة التي يختص قضاؤها بملاحقة الجريمة، فهل هي الدولة التي وقع بها النشاط الإجرامي، أم تلك التي توجد بها المعلومات محل الجريمة، أم تلك التي أضرت مصالحها نتيجة لهذا التلاعب، كما أثارت هذه الطبيعة أيضا الشكوك حول مدى فاعلية القوانين القائمة في التعامل مع الجريمة المعلوماتية وبصفة خاصة فيما يتعلق بجمع وقبول الأدلة[2] .

ولذلك فلقد بات من الضروري إيجاد الوسائل المناسبة لتشجيع التعاون الدولي لمواجهة جرائم المعلوماتية والعمل على التوفيق بين التشريعات الخاصة التي تتناول هذه الجرائم، فيجب أن يشمل هذا التعاون تبادل المعلومات، تسليم المجرمين، وضمان أن الأدلة

[1] – نائلة عادل محمد فريد قورة، المرجع السابق ص50 .

[2] – المرجع نفسه، ص54.

التي يتم جمعها في دولة تقبل في محاكم دولة أخرى، كما أن هذا التعاون يجب أن يمتد إلى مكافحة الجريمة المعلوماتية، وهو ما يقتضي أيضا تبادل المعلومات بين الدول المختلفة، وتعد الوسيلة المثلى للتعاون الدولي في هذا الخصوص هو "إبرام الاتفاقيات الدولية."

تعد الاتفاقيات الخاصة بتسليم أو تبادل المجرمين من أهم الوسائل الكفيلة بضمان محاكمة مجرمي المعلوماتية، إلا أن الوصول إلى إبرام هذه الاتفاقيات يقتضي التنسيق بين قوانين الدول المختلفة لضمان تحقق "مبدأ ازدواجية التجريم" فيما يتعلق بجرائم المعلوماتية . ونجد أن هذا المبدأ يقف عقبة رئيسية طالما أن كثيرا من القوانين لم يتم تعديلها بحيث تتلاءم مع هذه الجرائم. وإن كان المشرع قد خطى خطوة إلى الأمام في هذا المجال بصدور القانون 15/04 المعدل والمتمم للأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات، والذي استحدث نصوصا خاصة بالجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية في المواد من المادة 394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر 7 من القسم السابع مكرر الخاص بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، ونخلص مما سبق إلى أنه في سبيل مكافحة الجريمة المعلوماتية يجب أن تتحرك الدول المختلفة في محورين :

الأول: داخلي بحيث تتلاءم تشريعاتها الداخلية مع هذا النمط الجديد من الجرائم .

الثاني: دولي عن طريق عقد الاتفاقيات الدولية، حيث لا يستفيد مجرموا المعلوماتية عن عجز التشريعات الداخلية من ناحية، وغياب الاتفاقيات الدولية التي تعالج سبل مواجهة هذه الجرائم من ناحية أخرى[1].

ثانيا/ السمات الخاصة بالمجرم المعلوماتي :

لم يكن لارتباط الجريمة المعلوماتية بالحاسب الآلي أثره على تمييز الجريمة المعلوماتية عن غيرها من الجرائم التقليدية فحسب، وإنما كان له أثره أيضا على تمييز المجرم المعلوماتي عن غيره من المجرمين، وقد اختلف الباحثون في تحديد هذه السمات، ويعد

[1] – لعقال فريال ، الجريمة المعلوماتية في ضل التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام تخصص : القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، 2014–2015 ص 17 .

الأستاذ Parker واحدا من أهم الباحثين الذين عنوا بالجريمة المعلوماتية بصفة عامة، بالمجرم المعلوماتي بصفة خاصة. إلا أنه لا يخرج في النهاية عن كونه مرتكبا لفعل إجرامي يتطلب توقيع العقاب عليه[1] .

فالمجرم المعلوماتي من ناحية ينتمي في أكثر الحالات إلى وسط اجتماعي متميز كما أنه على درجة من العلم و المعرفة، وإن لم يكن من الضروري أن ينتمي إلى مهنة يرتكب من خلالها الفعل الإجرامي .

ويتميز المجرم المعلوماتي كذلك بمجموعة من الخصائص التي تميزه بصفة عامة عن غيره من المجرمين و يرمز إليها الأستاذ Parker بكلمة M.A.R.K.S و هي تعني :

المهارة Skill

المعرفة Knowledge

الوسيلة Resources

السلطةAnthority

و أخيرا الباعث Motives

تعد المهارة: المتطلبة لتنفيذ النشاط الإجرامي أبرز خصائص المجرم المعلوماتي، والتي قد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال، أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أو بمجرد التفاعل الاجتماعي مع الآخرين. إلا أن ذلك لا يعني ضرورة أن يكون المجرم المعلوماتي على قدر كبير من العلم في هذا المجال. بل إن الواقع العملي قد أثبت أن بعض أنجح مجرمي المعلوماتية لم يتلقوا المهارة اللازمة لارتكاب الجريمة عن طريق التعليم أو الخبرة المكتسبة من العمل في هذا المجال .

[1] – حاجب هيام، الجريمة المعلوماتية، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر ،2005_2006 ، ص9 .

أما المعرفة: فتتلخص في التعرف على كافة الظروف التي تحيط بالجريمة المراد تنفيذها وإمكانيات نجاحها واحتمالات فشلها، إذ أن المجرم المعلوماتي باستطاعته أن يكون تصورا كاملا لجريمته. كون المسرح الذي تمارس فيه الجريمة المعلوماتية هو نظام الحاسب الآلي. فالفاعل يستطيع أن يطبق جريمته على أنظمة مماثلة لتلك التي يستهدفها وذلك قبل تنفيذ جريمته .

أما الوسيلة: فيراد بها الإمكانيات التي يتزود بها الفاعل لإتمام جريمته ففيما يتعلق بالمجرم المعلوماتي فإن الوسائل المتطلبة للتلاعب بأنظمة الحاسبات الآلية هي في أغلب الحالات تتميز نسبيا بالبساطة وبسهولة الحصول عليها[1] .

أما السلطة: فيقصد بها الحقوق أو المزايا التي يتمتع بها المجرم المعلوماتي والتي تمكنه من ارتكاب جريمته، قد تتمثل هذه السلطة في الشفرة الخاصة بالدخول إلى النظام الذي يحتوي على المعلومات والتي تعطي الفاعل مزايا متعددة كفتح الملفات ومحو أو تعديل المعلومات التي تحتويها أو مجرد قراءتها أو كتابتها. وقد تتمثل هذه السلطة في الحق في استعمال الحاسب الآلي أو إجراء بعض التعاملات، وقد تكون هذه السلطة غير حقيقية كما في حالة استخدام شفرة الدخول الخاصة بشخص آخر.

و أخيرا يأتي الباعث وراء ارتكاب الجريمة، الذي قد لا تختلف في كثير من الأحيان عن الباعث لارتكاب غيرها من الجرائم الأخرى، فالرغبة في تحقيق الربح المادي بطريق غير مشروع يظل الباعث الأول وراء ارتكاب الجريمة المعلوماتية، ثم يأتي بعد ذلك مجرد الرغبة في قهر نظام الحاسب وتخطي حواجز الحماية المضروبة حوله، وأخيرا الانتقام من رب العمل أو أحد الزملاء، حيث يفرق مرتكبي هذه الجرائم بين الإضرار بالأشخاص الأمر الذي يعدونه غاية لأخلاقية، وبين الإضرار بمؤسسة أو جهة في استطاعتها اقتصاديا تحمل نتائج تلاعبهم، وبناء على ما تقدم يمكن أن نقسم مجرمي المعلوماتية criminals Cyber إلى مجموعة من الطوائف المختلفة، حيث أسفرت الدراسات المختلفة في هذا المجال عن وجود

[1] – نائلة عادل محمد فريد قورة– المرجع السابق– ص 58 .

سبعة أنماط من مجرمي المعلوماتية ويمكن أن يكون المجرم الواحد مزيجا من أكثر من طائفة وتتمثل هده الطوائف فيما يأتي[1]:

* تضم الطائفة الأولى Pranksters :الأشخاص الذين يرتكبون جرائم المعلوماتية بغرض التسلية والمزاح مع الآخرين، بدون أن يكون في نيتهم إحداث أي ضرر بالمجني عليهم، ويندرج تحت هذه الطائفة بصفة خاصة صغار مجرمي المعلوماتية الأحداث.

* أما الطائفة الثانية" Hackers" فهي تضم الأشخاص الذين يهدفون إلى الدخول إلى أنظمة الحاسبات الآلية غير المصرح لهم بالدخول إليها و كسر الحواجز الأمنية الموضوعة لهذا الغرض، وذلك بهدف اكتساب الخبرة، أو بدوافع الفضول أو لمجرد إثبات القدرة على اختراق هذه الأنظمة .

* وتتضمن الطائفة الثالثة" Hackers Malicious" هدفهم إلحاق خسائر بالمجني عليهم دون أن يكون الحصول على مكاسب مالية من ضمن هذه الأهداف، ويندرج تحت هذه الطائفة الكثيرون من مخترقي فيروسات الحاسبات الآلية وموزعيها.

* أما الطائفة الرابعة" Solvers Problem Personnel" فهم الطائفة الأكثر شيوعا بين مجرمي المعلوماتية، فهم يقومون بارتكاب جرائم المعلوماتية التي تلحق بالمجني عليهم خسائر ولا يستطيع حلها بالوسائل الأخرى بما فيها اللجوء إلى الجريمة التقليدية.

* وتتضمن الطائفة الخامسة" Criminals Career" مجرمي المعلوماتية الذين يبتغون تحقيق الربح المادي بطريقة غير مشروعة، بحيث ينطبق على أفعالهم وصف الجريمة المنظمة، أوعلى الأقل يشترك في تنفيذ النشاط الإجرامي أكثر من فاعل، ويقترب 2المجرم المعلوماتي المنتمي إلى هذه الطائفة في سماته من المجرم التقليدي.

* أما الطائفة السادسة" Advocates Extreme" فتدخل في عدادها الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، والتي تتكون بدورها من مجموعة من الأشخاص لديهم معتقدات و أفكار

[1] – نائلة عادل محمد فريد قورة– المرجع السابق– ص 59 .

اجتماعية أو سياسية أو دينية ويرغبون في فرض هذه المعتقدات باللجوء أحيانا إلى النشاط الإجرامي، ويركز نشاطهم بصفة عامة في استخدام العنف ضد الأشخاص والممتلكات من أجل لفت الأنظار إلى ما يدعون إليه، وان اعتماد المؤسسة المختلفة داخل الدول على أنظمة الحاسبات الآلية في إنجاز أعمالها والأهمية القصوى للمعلومات التي تحتويها في أغلب الحالات قد جعل من هذه الأنظمة هدفا جذابا لهذه الجماعات[1].

* وأخيرا تأتي الطائفة السابعة" Negligent Criminally The" والتي تضم واحدة من أهم المشكلات التي تتصل بإساءة استخدام الحاسبات الآلية، ألا وهي الإهمال الذي يترتب عليه في مجال الحاسبات الآلية وفي أغلب الأحيان نتائج خطيرة قد تصل إلى حد إزهاق الروح.

الفرع الثاني: أركان الجريمة المعلوماتية

حتى يتسنى معاقبة الجاني على اتيان فعل ما ونكون اما تصرف يعاقب عليه القانون لابد من توفر الأركان الأساسية للجريمة، وهي تلك العناصر التي لا وجود للجريمة بدونها حيث تدور الجريمة معها وجودا وعدما، وتتمثل في الركن المادي للجريمة، والركن المعنوي الذي يقوم على القصد الجنائي واتجاه إرادة الشخص نحو ارتكاب الفعل، والركن الشرعي وهو النص الذي يحوي النموذج القانوني للفعل أو الامتناع المجرم. وهذه الأركان متوفرة سواء كانت الجريمة تقليدية أو في شكلها الإلكتروني. وعليه سنتناول هذه الأركان بالتفصيل فيما يلي:

أولا: الركن الشرعي

تعتبر الجريمة عمل غير مشروع يجرمه القانون ويعاقب عليه وذلك بالنظر لما يقرره القانون الجنائي والقوانين المكلمة له من أوامر ونواهي تجرم وتعاقب على كل سلوك أو فعل ترى فيه السلطة المختصة بالتشريع أنه يرقى لدرجة التجريم بما يشكله من مساس بمصالح

[1] – نائلة عادل محمد فريد قورة – المرجع السابق، ص63.

الجماعة بعريضها بوجه عام للخطر.[1]

ويقوم الركن الشرعي على النص التشريعي المجرم للسلوك والمحدد للعقوبة المقررة له، تطبيقا لنص المادة الأولى من قانون العقوبات بقول:* لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون* وما يتماشى مع المادة 160 من دستور 2016 التي تنص على أن:* تخضع العقوبات الجزائية إلى مبدأ الشرعية والشخصية*

وقد خص المشرع الجزائري الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات بقسم خاص ضمن قانون العقوبات وهو القسم السابع مكرر من الفصل الثالث الخاص بجرائم الجنايات والجنح ضد الأموال تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، ويشتمل على ثمانية مواد تضمنت كل أنواع الاعتداءات على الأنظمة المعلوماتية.

كما أنه ومن أجل الحد من هذه الجريمة، أصدر قانون خاص يعمل على **وضع** قواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها طبقا لقانون 04/09 الصادر بتاريخ 2009/08/05، وهذا تطبيقا لمبدأ الشرعية وعدم جواز متابعة الشخص بأفعال غير مجرمة قانونا.

ثانيا: الركن المادي

يسبق الفعل الإجرامي أعمال تحضيرية من شانها تفعيل الركن المادي في هذه الجريمة كامتلاك حاسب الي واتصاله بشبكة الانترنيت ، وامتلاكه برنامج للاختراق ذوا بقوم هو باستحداث هذا البرنامج ، وغيرها من هذه السمات رغم ان هذه التقنيات مشروعة بحسب الأصل مالم تستعمل في أفعال مجرمة ، لذلك يشترط في الركن المادي مباشرة التصرف

[1] – بوخبزة عائشة ، الحماية الجزائية من الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري ، مدكرة ماجيستير في القانون الجنائي كلية الحقوق ، جامعة وهران، الجزائر، 2012 – 2013 ص 62

التقني وان تكون لهذا الفاعل دراية كافية وتحكم في هذه الوسائل.[1]

وهذا ما أورده المشرع الجزائري في المادة الثانية من قانون 04/09 السابق الذكر جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للإتصالات الإلكترونية .

كما تناولت المادة 394 مكرر من قانون العقوبات الأعمال المادية لهذه الجريمة كالدخول أو البقاء بطريقة غير مشروعة في كل أو جزء من المنظومة للمعالجة الآلية المعلوماتية أو يحاول ذلك فمجرد محاولة تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون ، وتشدد العقوبة على هذا الفعل ، كما تضاعف العقوبة في حالة المساس بهذه المعطيات سواء كان ذلك بالحذف ، أو تغيير فالفعل المادي قد يتحقق بالنتيجة كدخول وتخريب أو زيادة أو محو، أو بدون نتيجة كمحاولة واكتشاف المرتكب ومتابعته من خلال المنظومة الأمنية لأي دولة .

ثالثا: الركن المعنوي

الجريمة المعلوماتية مثلها مثل الجريمة التقليدية، تقوم على عنصرين: **الأول** العلم بأن الفعل مجرم، **والثاني** الإرادة التي تتجه إلى تحقيق نتيجة يعاقب عليها القانون.

ويتخذ القصد الجنائي عدة صور منها القصد الخاص والقصد العام، فهذا الأخير هو الهدف الفوري والمباشر للسلوك الإجرامي وينحصر في حدود تحقيق الفرض من الجريمة أيلا يمتد لما بعدها.

أما القصد الجنائي الخاص هو ما يتطلب توافره في بعض الجرائم فلا يفي مجرد تحقيق الغرض من الجريمة بل هو أبعد من ذللك أي أنه يبحث في نوايا المجرم فما هو القصد الذي يجب توافره في الجريمة المعلوماتية .

إن المجرم المعلوماتي يتوجه من أجل ارتكاب فعل غير مشروع أو غير مسموح مع

[1] – حوالف عبد الصمد ، الآليات القانونية لتلافي الجريمة المعلوماتية والحد من إنتشارها وفقا للتشريع الجزائري ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، العدد الرابع .

علم هذا المجرم بأركان الجريمة وبالرغم من أن بعض المحترفين يبررون افعالهم بأنهم مجرد فضوليون وأنهم قد تسللوا صدفة فلا انتقاء للعلم كركن للقصد الجنائي وكان يجب عليهم أن يتراجعوا بمجرد دخولهم ولا يستمروا في الاطلاع على أسرار الأفراد والمؤسسات لأن جميع المجرمين والأشخاص الذين يرتكبون هذه الأفعال يتمتعون بمهارات عقلية كبيرة تصل في كثير من الأحيان الى حد العبقرية .

فالقصد الجنائي متوافر في جميع الجرائم المعلوماتية دون أي استثناء ولكن هذا لا يمنع أن هناك **بعض** الجرائم المعلوماتية تتطلب أن يتوافر فيها القصد الجنائي الخاص مثل جرائم نشويه السمعة **عبر** الأنترنت، أما جرائم نشر الفيروسات **عبر** الشبكة فهي نتوفر **على** القصد الجنائي الخاص، فالمجرم يهدف **إلى** تعطيل عمل الشبكة وفي جميع الظروف المشرع هو من يختص **بتحديد** الحالات التي يشترط فيها توافر القصد الجنائي الخاص [1].

وبذلك تحققت الأركان السالف ذكرها، نكون أمام جريمة معلوماتية سخر لها المشرع كل الآليات القانونية من اجل الحد منها.

[1] – ونوغي نبيل ، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر 2019 ص 130 .

المبحث الثاني: آليات مكافحة الجريمة المعلوماتية

المطلب الأول: صور الجريمة المعلوماتية

للمعلومة المعالجة آليا أهمية كبيرة باعتبارها أساس عمل النظام المعلوماتي و لما لها من قيمة اقتصادية، وبهذا تعد هدفا للجرائم المعلوماتية من خلال التلاعب فيها أو عن طريق إتلافها و هذا ما سنتناوله فيما يأتي:

الفرع الأول: جرائم الاعتداء على المنظومة المعلوماتية

أولا : جرائم الاعتداء على المعلومات المدرجة في النظام المعلوماتي

1: التلاعب في المعلومات

يتم التلاعب في المعلومات الموجودة داخل النظام المعلوماتي بطريق مباشر أو غير مباشر.

فأما التلاعب المباشر يتم عن طريق إدخال معلومات بمعرفة المسؤول عن القسم المعلوماتي، ويأخذ هذا التلاعب عدة صور كضم مستخدمين غير موجودين بالعمل لاسيما في المنشآت التي تضم عددا كبيرا من العاملين المؤقتين و دائمي التعيير بهدف الحصول على مرتباتهم ، أو بالإبقاء على ملفات مستخدمين تركوا العمل للحصول على مبالغ مالية شهرية أو عن طرق عمل تحويلات لمبالغ وهمية لدى العاملين بالبنوك باستخدام النظام المعلوماتي بالبنك و تسجيلها و إعادة ترحيلها و إرسالها لحساب آخر في بنك آخر بهدف اختلاس تلك النقود .[1]

في حين التلاعب غير المباشر يتم عن طرق التدخل غير المباشر لدى المعلومات المسجلة بالنظام المعلوماتي باستخدام أحد وسائط التخزين أو بواسطة التلاعب عن بعد باستخدام أدوات معينة ومعرفة أرقام وشفرات الحسابات، و يتخذ ذلك عدة صور من بينها

[1] – سوير سفيان ، جرائم المعلوماتية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام ، 2010 –2011 ص 43 .

التلاعب في الشرائط الممغنطة وقد قام في هذا الصدد أحد الموظفين بأحد فروع الشركة الفرنسية **ISOVERST GOBAIN** بإرسال شريط ممغنط يحتوي على **139** إذن دفع وعند معالجته بالبنك بالقسم المعلوماتي تم رفض نسخه لعيب في طول الشريط، وقد حاول الخبراء أنه لو نجحت هذه العملية لتم النصب بحوالي **21** مليون فرنك فرنسي .

كما **قد يتحقق** التلاعب غير المباشر في المعلومات عن طريق التلاعب عن بعد باستخدام الجاني كلمة السر أو مفتاح الشفرة أو أداة ربط بالمركز المعلوماتي لأي جهة، و تكمن خطورة هذه الصورة في إمكانية تسلل الجاني إلى المعلومات المخزنة بالنظام المعلوماتي و الحصول على المنفعة المالية التي يريدها من مسافات بعيدة .

02/ إتلاف المعلومات:

والمقصود هنا هو الإتلاف المنطقي أي إتلاف معلومات الحاسوب و بياناته باستخدام الطرق المنطقية والمعلوماتية وتنوع أساليب الاعتداء على المعلومات بحسب الهدف الذي يرمي الجاني إلي تحقيقه ومن ابرز هذه الاعتداءات : الفيروس المعلوماتي الدودة المعلوماتية ، القنابل المنطقية.

أ / الفيروسات المعلوماتية

وهو برنامج معلوماتي أعطي تسمية فيروس لتشابهه الكبير مع الفيروس البيولوجي من حيث الانتقال والتكاثر و وظائفه التدميرية للأنظمة المعلوماتية والقدرة على تعديل البرامج الأخرى التي يرتبط بها، كما يستطيع الفيروسات التمييز بين البرامج السليمة و لبرامج التي سبق و أن أصيبت بالفيروس و لعل أهم العوامل التي ساعدت على الانتشار السريع للفيروسات داخل الأنظمة المعلوماتية هي القرصنة المعلوماتية و توافق الأجهزة و كذلك الانتشار الواسع لشبكة الانترنيت.

وبالرغم من إنتاج العديد من البرامج المضادة للفيروسات تبقى هذه الأخيرة قادرة على اختراق النظم المعلوماتية وتدعيم البيانات مهما كانت الموانع و الحصون.[1]

[1] – قارة أمال ، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري ، الطبعة الثانية 2007 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2007 ص 127-128 .

ب / القنبلة المعلوماتية و تنقسم إلى قسمين :

1. القنبلة المنطقية

و يهدف هذا الفيروس إلى تدمير المعلومات عند حدوث ظرف معين مثل تدمير نظام تسيير الموارد البشرية لمؤسسة معينة عند شطب اسم أحد الموظفين من القائمة.

2. القنبلة الزمنية:

يعمل هذا الفيروس في ساعة محددة من يوم معني ومن ابرز الأمثلة عن ذلك فيروسMichaelanglo مايكل انجلوا وفيروسMacmag وفيروس شرنوبيل shernobel و يتميز هذا الأخير بأنه فيروس الأول الذي يصيب المكونات المادية بالخراب و التلف إلى جانب المكونات المعنوية (المعلومات) حيث اكتشف هذا الفيروس سنة 1998[1] .

ج / الدودة المعلوماتية (ver informatique)

هي عبارة عن نظام معلوماتي يمتاز بقدرته على التنقل عبر شبكات نقل المعلومات بهدف إعاقة عملها، و التشويش عليها عبر شل قدرتها على التبادل .. الخ و أهم ما تتميز به هذه الفيورسات، الانتشار، عبر الشبكات عن طريق توليد نفسها و من أشهرها الدودة التي أطلقها الطالب الأمريكي في جامعة كورنالCornell university ، روبيرت موريس سنة 1988 عبر شبكات الجامعات والشبكات العسكرية في الولايات المتحدة بتدمير الآلاف من الحواسيب و تعطيل الشبكات وكان هدفه من هذا هو إظهار ضعف مقاييس امن الشبكات قائلا : أردت أن أعرف إذا كان بإمكاني كتابة برنامج يستطيع قدر الإمكان الانتشار بشكل واسع على شبكة الانترنيت ..." و قد حكم على روبرت سنة 1995، عملا بأحكام المادة 1030 /5/a من قانون إساءة استخدام الحاسوب الصادر سنة 1986 بالمراقبة لمدة ثلاثة سنوات و بالعمل بالخدمة الاجتماعية لمدة 400 ساعة .[2]

[1] – عامر بزرا فايز " فيروسات الكمبيوتر دار ضنين للنشر، عمان الطبعة الأولى ،1994 .

[2] – راجع أنور الحربي ، لمزيد من المعلومات حول مخاطر الفيروس القنبلة الالكترونية ، "مجلة آفاق الانترنت، السنة الثانية العدد 14، 1999، ص 37.

ولقد أصبح مجرموا المعلوماتية يتفاخرون باستخدامها كوسيلة لاختراق الأنظمة ومن الأمثلة الواقعية على ذلك ما حدث في صفحة إدارة الدفاع الأمريكية DOD الخاصة بالقوات الجوية الأمريكية التي تعرضت واجهتها المرحبة بزوار الموقع إلى اعتداء أجبر المسؤولين على إغلاق المواقع التي تملكها إدارة الدفاع الأمريكية ، ليتم تريب برنامج وقاية اشد أمنا .

لا تختلف جريمة إتلاف المعلومات عن بقية الجرائم الواقعة على الأموال من حيث انطوائها على اعتداء غير مشروع على حق الملكية و أمام تأييد الغالبية العظمى من الفقه ومن مختلف النظم لفكرة عدم انطباق النصوص الخاصة بجرائم الهدم أو الإتلاف على إتلاف أو تعديل أو إلغاء المعلومات فقد تدخل المشرع في العديد من الدول ليشمل بالحماية الجنائية كل صور الاعتداء كما فعل المشرع الأمريكي في العديد من الولايات أو بالنص على كل جريمة على حدى كما فعل المشرع الفرنسي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ينظر إلى المال بوصفه أي شيء ينطوي على قيمة وهو مفهوم يشمل الأموال المعنوية أي المعلومات البيانات حيث تعاقب قوانين كل من ولايات اريزونا وكاليفورينا وفلوريدا وجورجيا وميسوري، وأتاوا طبقا لهذا المفهوم، على الإتلاف القصدي للبيانات و المعلومات أو البرامج.

و تأخذ جريمة إتلاف المعلومات إحدى الصور الثلاثة:

أ – الإدخال :

ويقصد به عملية لإدخال إضافة معطيات جديدة على المعلومات الموجودة داخل النظام، ويتحقق هذا الفعل في الفرض الذي يتم فيه إدخال أي فيروس معلوماتي في النظام. حتى ولو لم يحدث أي ضرر فمجرد إدخال هذا الفيروس، يحقق الركن المادي لهذه الجريمة.

ب– المحو أو الإلغاء :

ويقصد به إفناء أو شطب المعلومات الموجودة داخل النظام كليا أو جزئيا، و من الأمثلة الواقعية على هذا الفعل ما قم به احد العاملين في شركة السمسرة والتأمين على الحياة في فورت ورث (fort warth) بولاية تكساس (Texas) الأمريكية 1985 بعد فصله من

العمل باختراق النظام المعلوماتي للشركة لمذكورة بهدف الانتقام، حيث تمكن من محو أكثر من مائة و ثمان و ستين ألف من سجلات الشركة عن طريق زرع فيروس معلوماتي و قد حكم عليه بالمراقبة لمدة سبع سنوات، و دفع تعويض قدره أحد عشر ألف و ثمان مائة دولار[1].

ج – تعديل المعلومات :

و يقصد به تغيير المعطيات الموجودة داخل النظام و لاستبدالها بمعطيات أخرى و لا تتطلب هذه العملية تغييرا في المعلومات أو استبدالها بمعلومات أخرى، بل يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بمجرد إجراء تعديل داخلي و من الأمثلة الواقعية على هذه الصورة ،قيام صبي ألماني عمره 16سنة بزرع فيروس معلوماتي في شبكة المعلومات الخاصة لمستخدمي النظام videotext مهمته التقاط و جمع بيانات ذات طبيعة شخصية بالإضافة إلى قيام هذا الفيروس بالتلاعب في هذه البيانات بالتعديل و التغيير والمحو و تغيير مفاتيح السر.

ثانيا : جرائم الاعتداء الواقعة بواسطة النظام المعلوماتي

01/ **التجسس الالكتروني:** Cyberespionnage : يعد هذا النوع من الجرائم من الأنواع التي تتم بين الحكومات وليس الأفراد، إذ تستعين الحكومات بمجرمين معلوماتيين لاستيقاء معلومات عن الدول المنافسة لها في مختلف المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية لتحقق السبق والأرباح، خاصة بين الدول المتقدمة التي عرفت تطورا تكنولوجيا منقطع النظير كالولايات المتحدة الأمريكية والصين.

يستنتج أن التجسس الالكتروني، وبالرغم من تصنيفه ضمن الجرائم المعلوماتية إلا ان الحكومات تتنافس لابتكار افضل برامج التجسس الرقمي، وتتعاون مع المجرمين المعلوماتيين من ذوي القدرات التقنية الكبيرة لتصميمها، ولاكتشاف الثغرات الأمنية في

[1] – هلالي عبد الله احمد، حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية دراسة مقارنة ، القاهرة ، النسر الذهبي للطباعة 1999 ، ص 10 .

نظمها ،وهو ما يعن الاعتماد على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة في هذا المجال، خاصة في ظل المجتمعات المعلوماتية التي تسعى لتحقيق السبق العسكري والعلمي والسيطرة على الثروات.[1]

02/ الاحتيال عبر الانترنت:cyber fraud: هو أي تحريف غير صادق للحقيقة يهدف إلى السماح لشخص ،أو منعه عن فعل شيء ما ويسبب خسائر، ويهدف إلى تحقيق فوائ د مادية. عادة ما يكون الاحتيال عبر بطاقات البنوك ، والدفع المالي، و استعمالها بشكل غير قانوني للقيام ببعض المعاملات المالية، وهو يتشابه مع الاحتيال التقليدي عن طريق ايهام الافراد والشركات بتحقيق أرباح طائلة، ثم النصب عليهم وسرقته .

03/ غسيل وتبييض الأموال إلكترونيا: Cyberlaundering: تتمثل في استعمال الحاسوب للقيام بمعاملات أو علاقات تجارية تعود بالربح سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، والتي تم التحصل عليها عن طريق نشاط اجرامي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تبييض الأموال يشمل تلك الأموال القذرة الناتجة عن جميع الجرائم والأعمال غير المشروعة ،وليست فقط الاعمال الناتجة عن معاملات تجارة المخدرات. إن أهم ما يميز هذه العملية طريقة تهريب الأموال ، واخفائها في البنوك، وتحويلها عبر مجالات جغرافية متنوعة لتحويل الجانب غير القانوني منها إلى قانوني.

04 – الابتزاز والترصد الالكتروني أو السيبرياني: Cyberstalkingand Cyber extortion :حيث يعرف قاموس أكسفورد الترصد على أنه متابعة أو ملاحقة بخلسة، ويتضمن متابعة تحركات شخص عبر الانترنت ويعتمد هؤلاء المطاردين على نشر رسائل تهديدية في المواقع التي يزورها الضحية، وفي لوحات الاعلانات، وعبر مواقع الدردشة والبريد الالكتروني.

[1] – المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات ، تأثير الجريمة الإلكترونية على المعلومات الرقمية ، المجلد 03 العدد 09 ديسمبر 2019 ص 01 .

أما الابتزاز، فيتشابه مع ذلك التقليدي الذي يشمل التهديد للأفراد باستخدام معلوماتهم الشخصية بهدف الحصول على الأموال.

5-الإرهاب الالكتروني:Cyber terrorism: يشمل جميع أصناف الج رائم الالكترونية، ما زاد من فرص الإرهاب تطور أسلحته ،وسهل عل المجموعات الإرهابية عملية الترصد والايقاع بضحاياها، وبالتالي أصبحت اهداف الهجمات الارهابية سهلة سواء على الخط أو في الواقع، كما أصبح التأثير على الشباب للالتحاق بمجموعاتها سهلا يقتصر على نقرة زر.

6-السطو والسرقة عبر الانترنت:Cyber theft: من الجرائم التي تعتمد كثيرا على سرقة الأقراص الصلبة والمرنة للحصول على المعلومات المخزنة بها، ثم بيعها والمتاجرة بها فيما بعد، خاصة عمليات السطو على بطاقات الائتمان، وهو ما قد يسبب زوا ل وإفلاس بعض الشركات الائتمانية والبنكية.[1]

7-القرصنة: Hacking :هي"جماعات تؤمن بالحرية المطلقة في الرأي والتعبير والاستخدام"، تستعمل طرق خاصة لاختراق أجهزة الحاسوب، الأرقام السرية للأشخاص وبريدهم الالكتروني، وبالتالي معرفة أسرار الناس وخصوصياتهم. يذكر على سبيل المثال ما قام به موقع ويكيليكس من خلال نشر حوالي ربع مليون وثيقة رسمية، مماسبب توتر كبير في العلاقات الدولية.

08/ انتحال الشخصية:Identity theft: حيث يمكن القيام بهذه العملية عن طريق الحصول على المعلومات الأساسية حول شخص ما بهدف انتحال صفته والقيام بجرائم متعددة باستخدام اسمه ،إلى جانب المعلومات الأساسية مثل الاسم، رقم الهاتف والعنوان الشخصي. فالمنتحلون يستطيعون من خلالها الحصول على أرقام الضمان الاجتماعي، وأرقام رخصة القيادة، وحتى أرقام البطاقات الائتمانية، وأرقام جوازات السفر، مما يسمح للمجرمين بالقيام بمختلف أنواع السرقة والاحتيال. لذلك، فهي" من أخطر الجرائم التي

[1] – المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات ، مرجع سابق ص 01 .

يتعرض لها الأفراد" ، والتي يجب التوعية حولها خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد اعتمادا كليا على الحكومات الالكترونية .

الفرع الثاني : جرائم الإعتداء على مكونات (البرامج) النظام المعلوماتي:

أولا: الجرائم المعلوماتية الواقعة على البرامج التطبيقية

1 – **تعديل البرنامج** : الهدف الرئيسي من تعديل هذه البرنامج يتمثل في اختلاس النقود وتكثر هذه الجرائم في مجال الحسابات .

ومن أمثلة ذلك قيام مبرمج بأحد البنوك الأمريكية بإدارة الحسابات بتعديل برنامج إضافة دولار واحد على كل حساب يزيد عن عشرة دولارات وقام بقيد المصاريف الزائدة في حساب خاص به أطلق عليه اسم zzwick وحصل على إثر ذلك على مئات الدولارات كل شهر وكان من الممكن أن يستمر هذا العمل الإجرامي لولا أن البنك أراد بمناسبة تأسيس شركة جديدة للدعاية أن يكافئ أول وآخر عميل له ليكشف عدم وجود ما يدعى zzwick [1]

وهناك نظام آخر يسمى سلامي salami ويتم الإختلاس بموجب هذا النظام باستقطاع مبالغ زهيدة وعلى فترات زمنية طويلة ومتباينة من خلال صفقات عديدة يترتب عليها تحقيق فائدة كبيرة وقد حقق بموجب هذا البرنامج أحد المستخدمين الأمريكيين بإحدى المنشآت التجارية الكبرى يدعى E . Royce في خلال 6 سنوات مايقرب من 2 مليون دولار . [2]

2–**التلاعب في البرنامج** : يأخذ التلاعب في البرنامج عدة أشكال فقد يتم عن طريق استعمال القنبلة المنطقية أو عن طريق قيام أحد المبرمجين زرع برنامج فرعي غير مسموح به في البرنامج الأصلي يسمح له بالدخول غير المشروع في العناصر الضرورية لأي نظام معلوماتي ، ويصعب اكتشاف هذا البرنامج لصغره ودقته.

[1] – أحمد خليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الثانية 2006 ، ص 173 .

1– المرجع نفسه ، ص 174 .

ثانيا: الجرائم المعلوماتية الواقعة على برامج التشغيل:

تعد برامج التشغيل تلك البرامج المسؤولة عن نظام معلوماتي ، من حيث قيامها بتنظيم وضبط ترتيب التعليمات الخاصة بالنظام .

وتقوم الجريمة المعلوماتية في هذه الصورة عن طريق تزويد البرنامج كمجموعة تعليمات إضافية يسهل الوصول إليها وبواسطة شفرة تسمح الحصول على جميع المعطيات التي يتضمنها النظام المعلوماتي .[1]

ويتحقق هذا النوع من الجرائم المعلوماتية في شكلين :

1-**المصيدة** : تتمثل هذه الصورة في إعداد المبرمج برنامج به أخطاء وعيوب عمدا، لا يكشف بعضها عند استخدام البرنامج، إذ يترك المبرمج ممرات خيالية وفواصل وتفرغات في البرنامج حتى يستطيع فيما بعد تنفيذ التعديلات الضرورية بإدخال تفرغات إضافية أو إحداث مخارج وسيطة للولوج داخل النظام المعلوماتي والوصول إلى كل المعلومات التي تحويها الذاكرة .

وبهذه التقنية يمكن للمبرمج استخدام البرنامج في أي وقت وفق أهوائه ، وبذلك يصبح هو المهيمن على النظام وعلى صاحب العمل المعتدى عليه .[2]

2 – تصميم برنامج وهمي:

وتقوم هده الصورة من خلال قيام المبرمج بوضع برنامج يصعب اكتشافه مخصص خصيصا لارتكاب الجريمة ومراقبة تنفيذها ، ومن أمثلة ذلك قيام إحدى شركات التامين الأمريكية في لوس انجلوس بواسطة مبرمجها تصميم برنامج وهمي يقوم بتصنيع وثائق تأمين لأشخاص وهميين بلغ عددهم 46.000 بهدف تقاضي هذه الشركة من إتحاد شركات التامين عمولات من نظيراتها .

[1] – أحمد خليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية ، نفس المرجع ، ص 175.

[2] – محمد سامي الشوا ، ثورة المعلومات وانعكساتها على قانون العقوبات ، دار النهضة العربية ، 1994 ، ص 82 .

المطلب الثاني: الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المعلوماتية

أوجد المشرع بموجب القانون رقم 09-04 السالف الذكر[1] ، العديد من الآليات للوقاية من الجرائم الإلكترونية هي تتمثل أساسا في كل من الوقاية والتفتيش والحجز على ألا تستعمل المعلومات المتحصل عليها أثناء عملية المراقبة إلا في الحدود الضرورية للتحريات أو التحقيقات القضائية ، وهذا تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في ذات القانون .

الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية

تعد الرقابة من اهمم آليات الوقاية من الجرائم الإلكترونية حيث يمكن مراقبة الاتصالات الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها عند الحالات التالية :[2]

* الوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب والتخريب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة ، إذ يختص النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر ، بمنح ضباط الشرطة القضائية المنتمين للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته ، إذنا لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد ، وذلك على أساس تقرير يبين طبيعة الترتيبات التقنية المستعملة والأغراض الموجهة لها .

– تكون الترتيبات التقنية الخاصة بهذه الحالة موجهة حصريا لتجميع وتسجيل معطيات ذات صلة بالوقاية من الأفعال الإرهابية والاعتداءات على امن الدولة ومكافحتها ، وهذا تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بالنسبة للمساس بالحياة الخاصة للغير.

– عند توفر معلومات عن إحتمال إعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يهدد النظام العام او الدفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أو الإقتصاد الوطني .

[1] – قانون رقم 04-09 المؤرخ سنة 2009 ، الجريدة الرسمية العدد 47 ، ص ص 6-8 .

[2] – المادة 03 من نفس القانون السالف الذكر .

* عندما يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية ، لمقتضيات التحريات والتحقيقات القضائية.

* عند تنفيذ طلبات المساعدة القضائية المتبادلة.

كما لابد من الاشارة بان المشرع قد منع اجراء عمليات المراقبة المنصوص عليها في المادة 04 من القانون رقم 09-04 السالف الذكر، إلا بإذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة.

الفرع الثاني: التفتيش المعلوماتي

يعتبر التفتيش إجراء من إجراءات البحث والتحقيق يهدف إلى البحث عن الأدلة لإثبات وقوع جريمة ما في مكان معين ، حيث أنه ونظرا لخطورته تشترط أغلب التشريعات الحصول على رخصة للتفتيش من الجهة القضائية المختصة .[1]

إذا كان الالتزام بقواعد التفتيش في الجرائم التقليدية لا يثير إشكالات كبيرة ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجرائم الإلكترونية ، خاصة وأن نظم المعالجة الآلية تتكون من مكونات مادية وأخرى غير مادية ترتبط بغيرها عبر شبكات إتصال متطورة ومعقدة .[2]

كما أن إجراء التفتيش في الجريمة الإلكترونية يحتاج إلى تقنيات ومهارات خاصة يختلف عن الجرائم التقليدية ، فتفتيش الحواسيب وأجهزة الاتصال يتطلب دراية وتحكم دقيق في هذه الأجهزة وكيفية إخفاء المعلومات فيها وهي عملية ليست بالبسيطة والسهلة تتطلب وقت وجهد كبيرين بل أحيانا لابد من الاستعانة بالخبرات الفنية والتقنية المتخصصة سواء تعلق الأمر بتفتيش المكونات المادية والمعنوية لحاسوب أو تفتيش الشبكات المعلوماتية المتصلة بالحاسوب عن بعد وكذلك مختلف وسائل الاتصال كالهواتف غيرها من الأجهزة الإلكترونية.

[1] – أنظر المواد 44-47 من الأمر رقم 66-154 يتضمن ق إ ج المعدل والمتمم ، المؤرخ سنة 1966 .

[2] – عبد الفتاح بيومي حجازي ، 2006 ، مبادئ الإجراءات الجزائية في جرائم الكمبيوتر والأنترنيت ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص 378 .

لقد اجاز المشرع للسلطات القضائية ولضباط الشرطة القضائية في إطار قانون الإجراءات الجزائية وضمن حالات المراقبة المنصوص عليها في المادة 04 من القانون 04-09 السالف الذكر ، الدخول بغرض التفتيش ولو عن بعد في الحالتين التاليتين :

* تفتيش منظومة معلوماتية أو جزء منها وكذا المعطيات المعلوماتية المخزنة فيها.

* تفتيش منظومة تخزين معلوماتية.

بالنسبة للحالة الأولى : فإذا كانت هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المعطيات المبحوث عنها مخزنة في منظومة معلوماتية أخرى يمكن الدخول إليها انطلاقا من المنظومة الأولى فيجوز تمديد التفتيش بسرعة إلى هذه المنظومة أو جزء منها بعد إعلام الجهة القضائية المختصة بذلك .

أما إذا تبين مسبقا ، بأن المعطيات المبحوث عنها التي يمكن الدخول إليها انطلاقا من المنظومة الأولى، هي مخزنة في منظومة معلوماتية تقع خارج الإقليم الوطني ، فيمكن الحصول عليها بمساعدة السلطات الأجنبية المختصة طبقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

كما يمكن للسلطات المكلفة بالتفتيش، تسخير كل شخص له دراية بعمل المنظومة المعلوماتية محل البحث أو بتدابير المتخذة لحماية المعطيات المعلوماتية التي تتضمنها، بغرض مساعدتها وتزويدها بكل المعلومات الضرورية لإنجاز مهمتها.

وبذلك يكون المشرع قد أعطى للمحققين و المتحرين عن الجرائم الإلكترونية، وسائل هامة تسمح لهم بالتدخل بشكل فعال لتقديم الأدلة اللازمة لإدانة المتهمين.

الفرع الثالث: الحجز المعلوماتي

يعتبر إجراء الحجز من اخطر وأهم آليات الوقاية من الجرائم الإلكترونية التي جاء بها القانون رقم 09-04 السالف الذكر ، ويتم في حالتين رئيسيتين هما : [1]

01/ حجز المعطيات المعلوماتية :

أجاز المشرع للسلطة المكلفة بالقيام بعملية التفتيش في أي منظومة معلوماتية ، حجز المعطيات المخزنة التي تكون مفيدة في الكشف عن الجرائم أو مرتكبيها فقط ، إذا كان ليس من الضروري حجز المنظومة بكاملها وهذا بالقيام بما يلي :

- نسخ المعطيات محل البحث وكذا جميع المعطيات اللازمة لفهمها على دعامة تخزين إلكترونية ، تكون قابلة للحجز والوضع في أحراز وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية .

- تسهر السلطة التي تقوم بعملية التفتيش والحجز على سلامة المعطيات في المنظومة المعلوماتية التي تجري بها العملية.

- يجوز للسلطة التي تتولى عملية التفتيش والحجز استعمال الوسائل التقنية الضرورية لتشكيل أو إعادة تشكيل المعطيات محل البحث ، لتصبح قابلة للاستغلال أغراض التحقيق شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بمحتوى هذه المعطيات .

02/ الحجز عن طريق منع الوصول إلى المعطيات :

يتم الحجز في هذه الحالة إذا استحال حجز المعطيات المعلوماتية لأسباب تقنية، وفي هذه الحالة يتعين على السلطة التي تتولى عملية التفتيش، استعمال التقنيات المناسبة للوصول إلى المعطيات التي تحتويها المنظومة المعلوماتية أو إلى نسخها الموضوعة تحت تصرف الأشخاص المرخص لهم باستعمال هذه المنظومة.

[1] – المادة 6-7 من القانون 09-04 السالف الذكر .

كما يمكن للسلطة التي تباشر عملية التفتيش، أن تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإطلاع على المعطيات التي يشكل محتواها جريمة ، وهذا عن طريق تكليف أي شخص مؤهل لاستعمال الوسائل التقنية المناسبة لذلك.[1]

[1] – المادة 08 من نفس القانون.

خلاصة:

تبقى الحماية الفنية والتقنية مهما بلغت درجتها عاجزة عن التطور الرهيب الذي تشهده تقنيات اختراق الأجهزة الإلكترونية لاسيما الحواسيب ، وهو ما أدى إلى استفحال الجريمة الإلكترونية وتسبب في أضرار مادية ومالية وحتى نفسية للعديد من الضحايا .

تبين لنا من خلال هذه الدراسة مدى خطورة الجرائم الإلكترونية وصعوبة اكتشافها، حيث وقفت مختلف النظم القانونية عاجزة عن مكافحتها، نظرا للعد الهائل من هذه الجرائم المتزايدة بشكل غير مسبوق.

كما أن الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية لا تزال في بدايتها الأولي ، ولا ترقى إلى المستوى المطلوب ، وأمام هذه الوضعية حاول المشرع الحد من خطورة هذه الجرائم ، من خلال إدراجه لتعديلات هامة على قانون العقوبات وقانون الإجرائية الجزائية وسن القانون رقم 09-04 للوقاية ومكافحة هذه الجريمة .

ومن بين النتائج المتوصل إليها نجد ما يلي:

* تعد الجرائم الإلكترونية من الجرائم المستحدثة التي تعتمد على التقنية الحديثة والمتطورة، لذلك يتطلب مكافحتها الاعتماد على وسائل تقنية لا تقل حداثة عن الوسائل المستعملة في ارتكابها.

* تظهر خطورة الجرائم الإلكترونية في كونها جرائم عابرة للحدود وصعبة الاكتشاف والإثبات ويصعب فيها تحديد الاختصاص القضائي، نتيجة لكون شبكة الانترنيت هي المجال الحيوي لارتكابها

ترتكب الجرائم الإلكترونية في عالم افتراضي غير ملموس ماديا لكن له وجود حقيقي ، أهم خصائصه هي انه غير مقيد بحدود زمنية ومكانية ، وهو ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في الكثير من القواعد والمسلمات القانونية مثل قواعد الاختصاص القضائي وغيره من المبادئ القانونية .

- رغم المحأولات الجديرة بالاحترام التي قام بها المشرع الجزائري إلا أنها تبقى غير كافية بسبب التطور الكبير في مختلف الأجهزة الإلكترونية .

الخاتمة

الخاتمة :

وبعد استعراضنا لدراسة موضوع الإدارة الإلكترونية وعلاقته بالجريمة المعلوماتية استخلصنا ان للإدارة الإلكترونية مزايا وعيوب فالمزايا تتمثل فيما يلي:

-القضاء على التكدس الذي كان يحدث في المنظمات التقليدية بحيث اصبح العميل الحصول على كافة الخدمات من خلال جهاز الكمبيوتر.

-الشفافية في اداء العمل وطريقة التعامل مع العملاء وخصوصا عملاء الخدمات التعليمية .-

-كثيرة الدقة فمن النادر ان يحدث فيها خطا كما انها فائقة السرعة في تخزين البيانات .

كما ان لها عيوب وتتمثل فيما يلي:

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي بالجامعة الإلكترونية

- قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الادارة الإلكترونية وخاصة انشاء الشبكات وتطوير الاجهزة.

-ندرة اتباع الطرق العلمية لتحديد الاحتياجات اللازمة لمختلف الوحدات والتجهزات للإدارة الإلكترونية.

-عدم وجود برامج حماية لأجهزة الحاسوب من الفايروسات.

ان هذه المعوقات تحول دون التطبيق السليم للإدارة الإلكترونية ومع التطور السريع والمتواصل في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والإتصال التي جلبت العديد من المخاطر والأضرار الناتجة عن استخدام الحواسيب والشبكة العنكبوتية مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معهودة في السابق إذ أن المجرم والجريمة في تطور مستمر حيث أصبح النظام المعلوماتي للإدارة الالكترونية في حد ذاته محلا للإعتداء وهذا ما جعل

العديد من الدول وشعوب العالم تبذل قصارى جهدها وتعمل على ضرورة نشر الوعي والتعريف بهذه الجرائم وذلك عن طريق تحليلها وبيان طرق الوقاية منها

وقد ألقى هذا التطور المعلوماتي مسؤولية كبيرة على عاتق المشرع الجزائري مما جعله من الضروري أن يتدخل من أجل سد الفراغ التشريعي لمواجهة الجريمة الالكترونية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

– تعديل قانون العقوبات

– سن نصوص قانونية خاصة تتماشى مع تطورات الجريمة المعلوماتية.

– تحديد قاعدة قانونية موضوعية تفصل كل الجرائم المتعلقة بذات الصلة بالجرائم المعلوماتية ووضع إطار لها حتى يتسنى للقضاء متابعتها وفقا لإجراءات خاصة.

إلا أن نصوصه لاتزال ناقصة لذلك نقترح بعض التوصيات وهي كما يلي:

– ضرورة نشر الوعي الرقمي بين المستخدمين.

–العمل على تنمية الموارد البشرية في مجالات مكافحة الجرائم المعلوماتية.

–حث جامعة الدول العربية على إصدار قوانين نموذجية جديدة موحدة لمكافحة الجرائم المعلوماتية

–العمل على وضع استراتيجيات وإجراءات تنفيذية لمجابهة هذا النوع من الإجرام .

– تعزيز التنسيق والتعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الإجرام المعلوماتي فيما يتعلق بالاختصاص المكاني وتسليم المجرمين والانضمام إلى المعاهدات الدولية في هذا المجال .

–ضرورة خلق ثقافة إجتماعية جديدة تندد بجرائم الأنترنيت مع تفعيل أسلوب التوعية والتهذيب لدى مستخدمي شبكة الانترنيت.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: الكتب .

1-صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة ،2014.

1 – عامر بزرا فايز " فيروسات الكمبيوتر دار ضنين للنشر، عمان الطبعة الأولى 1994.

2 – عبد الفتاح بيومي حجازي ، 2006 ، مبادئ الإجراءات الجزائية في جرائم الكمبيوتر والأنترنيت ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .

3 – علاء عبد الرزاق السالمي ، السيلطي ، الإدارة الإلكترونية ، دائر وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2008 .

4 – عمّار بوحوش ، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2006 .

5 – قارة أمال ، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري ، الطبعة الثانية 2007 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2007 .

6 – مجدي محمد يونس ، التحول نحو الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي، تاريخ النشر 01/27/ 2016 .

7 – محمد أبو القاسم الرتيمي، الجمعية الليبية للذكاء الاصطناعي ، كلية الهندسة ، جامعة سبها ، التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية الطبعة الأولى ، 2012.

8 – محمد سامي الشوا ، ثورة المعلومات وانعكساتها على قانون العقوبات ، دار النهضة العربية ، 1994.

9 – محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى 2009،

10 أحمد خليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الثانية 2006 .

11 سـحر قـدوري، الإدارة الإلكترونيـة وامكانياتهـا فـي تحقيـق الجـودة الشـاملة، مجلـة المنصور، العدد14/خاص، الجزء الأول، الجامعة المستنصرية ، 2016.

12 عبـد الفتـاح بيـومي حجـازي، مبـادئ الإجـراءات الجنائيـة فـي جـرائم الكمبيـوتر والانترنت،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر ،2006.

13 فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع 2015.

14 محمد بن سعيد محمد العريشي ، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة .

15 مريم عبدربه أحمد السميري ، درجة توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل

16 نائلة عادل محمد فريد قورة – جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية– منشورات الحاتي الحقوقية 2005 .

17 نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2009.

18 هلالي عبد الله احمد، حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية دراسة مقارنة ، القاهرة ، النسر الذهبي للطباعة 1999 .

ثانيا: المجلات

1- ونوغي نبيل، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية المجلد الرابع ، العدد الثالث ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر 2019

2-موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي ، دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة ، مجلة الباحث ، العدد09 ، الجزائر،2001 .

3-لمين علوطي، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، المركز الجامعي يحي فارس، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 24 المدية، الجزائر طبعة 2008 .

4-عبد الحميد المغربي، الإدارة الإلكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري ، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد السابع 2011.

5-راجع أنور الحربي ، لمزيد من المعلومات حول مخاطر الفيروس القنبلة الالكترونية ، "مجلة آفاق الانترنت، السنة الثانية العدد 14، 1999

6-خليفة مصطفى أبو عاشور – ديانا جميل النمري، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد 09 ، العدد02.

7-المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات ، تأثير الجريمة الإلكترونية على المعلومات الرقمية المجلد 03 العدد 09 ديسمبر 2019.

8-حوالف عبد الصمد، الآليات القانونية لتلافي الجريمة المعلوماتية والحد من إنتشارها وفقا للتشريع الجزائري ، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الرابع .

9- ونوغي نبيل ، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية المجلد الرابع ، العدد الثالث ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر 2019 .

10-موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي ، دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة ، مجلة الباحث ، العدد09 ، الجزائر،2001 .

11-لمين علوطي، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، المركز الجامعي يحي فارس، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 24 المدية، الجزائر طبعة 2008 .

12-عبد الحميد المغربي، الإدارة الإلكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري ، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد السابع 2011.

13-راجع أنور الحربي ، لمزيد من المعلومات حول مخاطر الفيروس القنبلة الالكترونية ، "مجلة آفاق الانترنت، السنة الثانية العدد 14، 1999.

14-خليفة مصطفى أبو عاشور – ديانا جميل النمري، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد 09 ، العدد02.

15-المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات ، تأثير الجريمة الإلكترونية على المعلومات الرقمية ، المجلد 03 العدد 09 ديسمبر 2019.

16-حوالف عبد الصمد، الآليات القانونية لتلافي الجريمة المعلوماتية والحد من إنتشارها وفقا للتشريع الجزائري ، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الرابع .

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1- حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني التوجهات والأساليب الحديثة، 01 – 04 ، 2009.

2- رأفت رضوان ، الإدارة الإلكترونية "الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة "، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة مصر 2004.

رابعا: النصوص القانونية.

- الأمر رقم 66-154 يتضمن ق إ ج المعدل والمتمم ، المؤرخ سنة 1966 .
- قانون رقم 04-09 المؤرخ سنة 2009 ، الجريدة الرسمية العدد 47 .

خامسا: الرسائل العلمية

***أولا رسائل المدرسة العليا للقضاء**

1-ابرهيمي سهام، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر ،2004.

2-حاجب هيام، الجريمة المعلوماتية، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر ،2005_2006.

3-قربوز حليمة ، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والقانون المقارن، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر ، 2006 .

***ثانيا رسائل الماجستير**

1-الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007.

2-بوخبزة عائشة ، الحماية الجزائية من الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري ، مدكرة ماجيستير في القانون الجنائي كلية الحقوق ، جامعة وهران، الجزائر، 2012 – 2013 .

3-يوسف محمد يوسف أبو أمونه، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية-قطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة ،2009م.

4-التطوير، قدّم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية بكلية التربية بالعاصمة الإسلامية غزة ، 2009.

5-بنين، بحث مقدم لإكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، السعودية، طبعة، 2008.

6-عبد الله بن سعيد آل دحوان، دور الإدارة التطوير الإداري في تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على العاملين في رئاسة الهيئة الملكية ، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة العامة الرياض ،2008.

7-عبد الرحمن توفيق، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، 2014.

8-سوير سفيان ، جرائم المعلوماتية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام ، 2010 -2011.

9-طارق المبروك، إدارة الموارد البشرية الإلكترونية وأثرها في الأداء المنظمي للعاملين في القطاع الصحي الفلسطيني الخاص، مستشفى مسلم التخصصي ، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة القدس المفتوحة.

10- طرشي نورة، مكافحة الجريمة المعلوماتية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، في القانون الجنائي ،جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق ،2011،2012.

11- عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة ،2010.

12- خليفة بن صالح بن خليفة المسعود، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها ، دراسة مقدمة متطلبا تكميليا لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط، المملكة العربية السعودية ،2008.

13- ساري عوض الحسنات، معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية

14- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات التربوية ، القاهرة ، طبعة 2014 .

***ثانيا مذكرات الماستر**

1-حرز الله فؤاد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/ 2013.

2-حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة – خرشي إلهام، مقياس الإدارة الإلكترونية في الجزائر ، علوم قانونية وإدارية، 2019-2020 .

3-مهدي محمد ناتي ، الإدارة الإلكترونية ، ماستر قانون المنازعات ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة المولى إسماعيل ، مكناس ، تاريخ النشر 24 فبراير 2012.

4-لعقال فريال ، الجريمة المعلوماتية في ضل التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام تخصص : القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، 2014-2015 .

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Vivant et autres: Informatique et droit pénal. Les biens informatiques objets de fraude.
2. Lamy informatique.1991.n°3445.

المواقع الإلكترونية:

- موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .www. Ocd. Org .

فهرس المحتويات

مقدمة 6

مقدمة 7

الفصل الأول: 12

ماهية الإدارة الإلكترونية 12

الفصل الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية.....13

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية 14

المطلب الأول: نشأة و تعريف وخصائص وأهداف الإدارة الالكترونية 14

الفرع الأول: نشأة الإدارة الإلكترونية. 14

الفرع الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية 16

الفرع الثالث: خصائص الإدارة الالكترونية 18

الفرع الرابع: أهداف الإدارة الإلكترونية 20

المطلب الثاني: مقومات الإدارة الإلكترونية 21

الفرع الأول: المتطلبات التشريعية والسياسية..... 21

أولا: المتطلبات التشريعية:..... 21

ثانيا: المتطلبات السياسية 22

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والتقنية للإدارة الإلكترونية..... 23

أولا: المتطلبات البشرية:..... 23

ثانيا: المتطلبات التقنية:..... 24

الفرع الثالث: المتطلبات الإدارية و المالية 25

أولا: المتطلبات الإدارية 25
ثانيا: المتطلبات المالية:..... 25
الفرع الرابع: وظائف مستويات وأهمية الإدارة الإلكترونية 26
أولا: وظائف الإدارة الإلكترونية..... 26
نموذج الإدارة الإلكترونية..... 27
الفرع الخامس: مستويات وأهمية الإدارة الإلكترونية..... 35
أولا: مستويات الإدارة الإلكترونية 35
ثانيا: أهمية الإدارة الإلكترونية..... 36
المبحث الثاني : استراتيجية التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية..... 37
المطلب الأول: التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية..... 37
الفرع الأوّل: أسباب التحول إلى إدارة إلكترونية..... 37
أولا: على المستوى القومي..... 39
ثانيا: بالنسبة للمنظمات 40
المطلب الثاني: خطوات تطبيق الإدارة الإلكترونية..... 40
الفرع الأول: الإجراءات التي تسبق تطبيق الإدارة الإلكترونية 40
أولا: إعداد الدارسة الأولية..... 40
ثانيا: وضع خطة التنفيذ..... 42
ثالثا: تحديد المصادر 42
رابعا: تحديد المسؤولية 43
خامسا: متابعة التقدم التقني 43

الفرع الثاني: مراحل التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية 43
أولا: الظهور 44
ثانيا: التعزيز 44
ثالثا: التعامل 45
رابعا: التفاعل 45
خامسا: التكامل 45
خلاصة: 46
الفصل الثاني: 47
الفصل الثاني: تأثير الجريمة المعلوماتية على سير الإدارة الإلكترونية 48
المبحث الأول: ماهية الجريمة المعلوماتية..... 49
المطلب الأول: مفهوم الجريمة المعلوماتية 49
الفرع الأول: التعاريف الفقهية..... 50
أولا : التعريف الضيق للجريمة المعلوماتية 50
ثانيا : التعريف الموسع للجريمة المعلوماتية 51
الفرع الثاني: التعاريف على ضوء الاتفاقيات الدولية..... 52
المطلب الثاني: خصائص وأركان الجريمة المعلوماتية 54
الفرع الأول: خصائص الجريمة المعلوماتية 54
أولا: السمات الخاصة بالجريمة المعلوماتية..... 54
ثانيا/ السمات الخاصة بالمجرم المعلوماتي : 57
الفرع الثاني: أركان الجريمة المعلوماتية..... 61

أولا: الركن الشرعي 61
ثانيا: الركن المادي..... 62
ثالثا: الركن المعنوي..... 63
المبحث الثاني: آليات مكافحة الجريمة المعلوماتية 65
المطلب الأول: صور الجريمة المعلوماتية 65
الفرع الأول: جرائم الاعتداء على المنظومة المعلوماتية 65
أولا : جرائم الاعتداء على المعلومات المدرجة في النظام المعلوماتي 65
1: التلاعب في المعلومات..... 65
ثانيا : جرائم الاعتداء الواقعة بواسطة النظام المعلوماتي 69
الفرع الثاني : جرائم الإعتداء على مكونات (البرامج) النظام المعلوماتي: 72
أولا: الجرائم المعلوماتية الواقعة على البرامج التطبيقية 72
ثانيا: الجرائم المعلوماتية الواقعة على برامج التشغيل:..... 73
المطلب الثاني: الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المعلوماتية..... 74
الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية 74
الفرع الثاني: التفتيش المعلوماتي 75
الفرع الثالث: الحجز المعلوماتي 77
خلاصة: 79
الخاتمة : 81
قائمة المراجع 84

الملخص:

إن الإدارة الإلكترونية مشروع وطني ضخم يتطلب وضوح الرؤية ودقة التخطيط والإعداد وتحتاج موارد تقنية ومعلوماتية ومادية وبشرية وأن تنشأ في إطار استتراتيجية وطنية شاملة وواضحة بإعادة هيكلة وتفعيل الجهاز الإداري للدولة لكن فالمقابل هذه التطورات التي مست الإدارة ساهمت في بروز العديد من الجرائم المتصلة بها ، الأمر الذي دفعنا إلى العمل على إيجاد حلول سريعة لمكافحتها واستحداث آليات قانونية للحد من انتشارها من خلال وضع منظومة قانونية متكاملة ترتكز أساسا على كل من قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية وتدعيمها بالقانون 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها.

الكلمات المفتاحية : الادارة الالكترونية ، الجريمة المعلوماتية ، آليات الوقاية

Résume :

L'administration électronique est un énorme projet national qui nécessite la clarté de la vision et l'exactitude de la planification et de la préparation et des besoins techniques, d'informations, de matériaux et de ressources humaines et à établir dans le cadre d'une stratégie nationale complète et claire avec la restructuration et l'activation de la Appareil administratif de l'État, mais le contraire de ces développements qui a touché l'administration a contribué à l'émergence de nombreux crimes qui y sont liés, ce que nous avons incité à trouver des solutions rapides pour les combattre et créer des mécanismes juridiques pour limiter leur propagation à travers la propagation par la propagation de la propagation à travers la propagation par la propagation de la propagation à travers la propagation à travers la propagation à travers la propagation à travers la propagation à travers la propagation à travers la propagation à travers la propagation à travers la propagation à travers la propagation par la propagation de la propagation par la propagation de la propagation à travers la propagation à travers la propagation par la propagation de la propagation par la propagation de la propagation à travers le Développement d'un système juridique intégré qui est principalement basé sur les procédures juridiques et pénales pénales et soutenus par la loi 09-04, qui comprend des règles spéciales pour prévenir les crimes liés aux médias et aux technologies de la communication.

Mots-clés: gestion électronique, crime de l'information, mécanismes de prévention